الأبارتهايد في الخطاب الإسرائيلي بعي اعقاب صدور التقارير الحقوقية:

مدخل

اعتبار إسرائيل نظام أبارتهايد في الكثير من الأدبيات السياسية، الفلسطينية والعربية عامة، ليس بالأمر الجديد أو النادر إذ يجد من يتعقّب استخدام المصطلح في سياق السيطرة الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، وبالأخص بعد احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة سنة 1967، الكثير من التحليلات والمواقف التي وصفت إسرائيل كنظام أبارتهايد يقوم على الفصل والاضطهاد والتفوّق العرقي. عادة، لم يتأسس هذا الوصف لإسرائيل كنظام أبارتهايد على أبحاث وفحص دقيق للممارسات الإسرائيلية وللجرائم التي تُرتكب ضد الفلسطينيين حسب تعريفها في المعاهدات والمواثيق الدولية والقانون الدولي، بل كان لضرورات الاستهلاك السياسي الداخلي وللحشد الجماهيري على المستوى المحلي والعربي عامة. وكانت هذه الأصوات والتحليلات تستغل أي قرارات دولية أو مواقف دول معينة تدين ممارسات إسرائيل كدولة احتلال، كما كان مع قرار الأمم المتحدة من سنة 1975، الذي اعتبر الصهيونية عقيدة عنصرية هي التي أقامت إسرائيل ووجهتها. وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة عادت وألغت هذا القرار في وقت لاحق إلا أن أثره على صورة إسرائيل على المستوى الدولي لا يزول بنفس سهولة شطب قرار.

في العقدين الأخيرين، وربما أكثر بقليل، طرأ تسارع وازدياد ملحوظين في وتيرة وزخم التطرق إلى إسرائيل باعتبارها تقيم نظام أبارتهايد في تحكّمها بالشعب الفلسطيني، ليس فقط في الكتابات والتحليلات السياسية، بل أيضًا وهو الأهم، على الساحة الدولية إذ يمكن أن يكون لهذا التغيير تأثير باتجاه عزل إسرائيل على الساحة الدولية والتشكيك بشأن الطابع الديمقراطي الذي تنسبه لنفسها، وهو ما تعتبره هي تهديدًا لمفهوم أمنها القومي.

ليس من السهل أن نصنف، حسب الأهمية وشدّة الأثر، الأحداث والتطورات التي أدت إلى التزايد الكبير والجدي في اعتبار إسرائيل تقيم نظام فصل عرقي على الفلسطينيين الذين يرزحون تحت هيمنة منظومة السيطرة الإسرائيلية، سواء في جميع أنحاء فلسطين التاريخية أم في الأراضي المحتلة عام 1967، ولسنا هنا بصدد تصنيف كهذا، فلا شك أن تراكم التطورات وتشابكها على الأصعدة المحلية والعالمية هو الذي قاد إلى التغيير في اعتبار إسرائيل نظام أبارتهايد في الخطاب الدولي، كما سنرى في التقارير التي نتطرق إليها في هذه الورقة. فلإنشاء جدار الفصل الذي يحاصر الضفة الغربية ويعزلها منذ سنة 2002 والحصار المحكم المضروب على قطاع غزة منذ 2006-2007 وتجويع سكانها وتقييد حركتهم وحرمانهم من تحصيل رزقهم وحقوقهم الأساسية، إضافة إلى الممارسات القمعية الأخرى للاحتلال، ونهب الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية لهدف إقامة المستوطنات اليهودية التي أصبحت تأوي مئات الآلاف من المستوطنين اليهود الذين

يخضعون للمنظومة القانونية المدنية الإسرائيلية في حين يخضع الفلسطينيين، أصحاب الأرض الأصليين، لحكم عسكري صارم. كل هذه الحقائق على الأرض وما يترتب عليها من ممارسات احتلالية يومية كان لها دور مهم في تغيير مواقف أطراف سياسية ودولية ومنظمات حقوقية مما يجري تحت هيمنة منظومة السيطرة الإسرائيلية. من ناحية ثانية هنالك إسهام هام في إحداث التغيير في تعامل المجتمع الدولي مع ممارسات إسرائيل لتأسيس حركة المقاطعة لإسرائيل (BDS) في سنة 2005، وهي تطالب بفرض المقاطعة الكاملة على إسرائيل حتى إنهاء الاحتلال كل الأراضي الفلسطينية وإزالة الجدار العازل وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وغير ذلك. ولا يمكن تجاهل دور بعض الأحداث العالمية المهمة في هذا السياق والتي شكلت جزءًا من التراكم الذي أحدث التغيير وهي تندرج تحت خانة التضامن العالمي مثل المؤتمر العالمي للأمم المتحدة ضد العنصرية، والتمييز وكراهية الأغراب، الذي عقد في 2001 في ديربن جنوب أفريقيا، وهو حدث مهم في بلورة الفكرة التي تعتبر إسرائيل نظام أبارتهايد يشبه حالة جنوب أفريقيا سابقًا. ولا يجوز هنا التقليل من دور التقليد السياسي الذي يتلخص في تنظيم "أسبوع الأبارتهايد الإسرائيلي" سنويًا في العديد من أهم الجامعات في أمريكا وأوروبا، وهو حدث سنوي كان يستقطب اهتمامًا وتعاطفًا واسعين.

تتطرق هذه الكراسة إلى النقاش العام في إسرائيل في أعقاب صدور أربعة تقارير بحثية جدية، في السنتين الأخيرتين هي تقرير منظمة يش دين، وبتسيلم، وهيومان رايتس واتش، وأخيرا تقرير أمنستي. يثبت كل واحد من هذه التقارير، اعتمادًا على تحقيقاته الميدانية، أن إسرائيل تقيم نظام أبارتهايد ضد الفلسطينيين، في الضفة الغربية المحتلة أو ضدهم في كافة أماكن تواجدهم وبضمنها داخل الخط الأخضر مرورًا بالضفة الغربية وقطاع غزة حتى اللاجئين الذين تمنعهم إسرائيل من العودة إلى بيوتهم.

يتناول الفصل الأول من هذه الورقة التغيير الذي طرأ على تعريف الأبارتهايد من تجربة جنوب أفريقيا الحصرية إلى جريمة ضد الإنسانية في القانون الدولي. الفصل الثاني يستعرض أهم الاستنتاجات التي توصّل إليها كل واحد من "تقارير الأبارتهايد" الأربعة. وتتناول الفصول التالية النقاش العام في إسرائيل حول مضمون هذه التقارير من خلال ردود الفعل الإسرائيلية الرسمية ثم أبرز المواقف والتحليلات الأكاديمية والاعلامية والسياسية.

الأبارتهايد Apartheid هو نظام الفصل العنصري الذي حكمت من خلاله الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا من عام 1948 وحتى إلغائه تدريجيًا بدءًا من العام 1990. طُبق نظام الأبارتهايد بواسطة وضع إطار قانوني لضمان هيمنة اقتصادية وسياسية للمستوطنين البيض من أصول أوروبيّة، شكلوا أقلية ضئيلة في جنوب أفريقيا مقارنة بالسكان السود والملونين والآسيويين.

قسّم نظام الأبارتهايد السكان في جنوب أفريقيا إلى مجموعات عرقية تمّ الفصل بينها – أبرزها البيض من أصول أوروبيّة، السود، الملونون، والآسيويون الذين ينحدرون من أصول صينية أو هندية، وكان الاتصال بين مجموعة البيض وغير البيض محدودًا. وكانت قوانين جنوب أفريقيا تحتم تصنيف الأفراد بحسب سلالاتهم التصنيفيّة، وهو تصنيف يتحكم بكل المسائل الحقوقية للفرد- أين يسكن، أين يعمل، من يتزوج وغير ذلك.[1] بحسب قوانين الأبارتهايد اعتبر أبناء الأغلبية السوداء مواطنين في *بانتوستانات* (أوطان السود) ذات سيادة اسمية لكنها كانت في الواقع أشبه بمحميات الهنود الحمر في الولايات المتحدة الأمريكية . عمليا، منع هذا الإجراء الأفراد غير البيض - حتى لو أقام في جنوب أفريقيا البيضاء - من أن يكون له حق اقتراع إذ تم حصر تلك الحقوق في "أوطانهم" البعيدة. تم فصل أجهزة التعليم، الصحة، والخدمات المختلفة، وكانت الخدمات المخصصة للسود أسوأ وضعا بشكل عام.

ويعني المصطلح "أبارتهايد" في اللغة الأفريكانية (لغة السكان البيض في جنوب أفريقيا) الفصل، وهو يجسد فكرة إدارة النظام والمجتمع على نحو يضمن الفصل بين الأعراق المختلفة في كل مجالات الحياة، ويضمن هيمنة العرق الأبيض. برزت هذه الفكرة في العام 1929 ولها تجسّدات سابقة. وقد نظّر لها العسكري والمفكر والسياسي جان كريستيان سماتس (Jan Christian Smuts) الذي شغل منصب رئيس وزراء جنوب أفريقيا في فترتين: 1919-1924 و1939-1948،[2] وكان من أصلب مؤيدي الفصل بين

---

[1] سعيد يقين، الجدار العازل الإسرائيلي- دراسة في السياسة الديمغرافية والتطهير العرقي 2002-2014. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015. ص.

[2] مع أن هنالك ذكر للمصطلح في التاريخ السياسي لجنوب أفريقيا في فترات سابقة، وكان أول استعمال معروف لكلمة "أبارتهايد" في العام 1917 خلال خطاب ألقاه جان كريستيان سماتس.
كان سماتس من دعاة الفصل، وقد كتب: كانت الممارسة القديمة تخلط بين الأسود والأبيض في نفس المؤسسات، ولم يكن أي شيء آخر ممكنًا بعد أن تم تدمير المؤسسات والتقاليد المحلية بلا مبالاة أو عن عمد. لكن في الخطة الجديدة سيكون هناك ما يسمى في جنوب أفريقيا "الفصل". مؤسستان منفصلتان لعنصري السكان الذين يعيشون في مناطق منفصلة خاصة بهم. تتضمن المؤسسات المنفصلة الفصل الإقليمي بين الأبيض والأسود. إذا كانوا يعيشون مختلطين معًا، فلا يمكن فرزهم في مؤسسات منفصلة خاصة بهم. الفصل المؤسسي يحمل في طياته الفصل الإقليمي. أنظر:
O. F. Cook, " Race Segregation In South Africa New Policies and Factors in Race Problems". *Journal of Heredity*. Oxford Journals, 21 (5) (1930): 225–233

السكان والبيض وغيرهم في البلاد. بعدها ومنذ العام 1944 تحوّلت فكرة الأبارتهايد إلى ركيزة أيديولوجية أساسية لدى الحزب الوطني في جنوب أفريقيا National Party. وبعد أن فاز هذا الحزب في الانتخابات البرلمانية في 1948 واستلم الحكم، بدأ بتطبيق فكرة الأبارتهايد وفي وضع تشريعات عنصرية تدير وتنظم حياة الدولة والمجتمع، وتحولت فكرة الأبارتهايد إلى سياسة رسمية معلنة،[3] كان هدفها ليس فقط الفصل بين البيض وغير البيض وإنما أيضًا التفريق بين المجموعات السكانية غير البيضاء وتفريق السكان السود حسب انتماءات قبلية لإضعاف قوتهم السياسية.

مع مرور أكثر من عقد على تطبيق سياسة الأبارتهايد ادعى منظروها وواضعوها انها تسعى إلى ضمان "تطور منفصل" لكل مجموعة من المجموعات العرقية التي تشكل مجتمع جنوب أفريقيا مع التأكيد على ضرورة مراعاة وصيانة طابع ومميزات وثقافة كل مجموعة، إلا أن الواقع كان بعيدًا عن هذه المزاعم فقد تحولت هذه السياسة إلى منظومة متشعبة من القوانين والأحكام والممارسات التي ضمنت للأقلية البيضاء هيمنة كاملة على جميع مواضع السيطرة السياسية والاقتصادية وعلى الموارد الطبيعية والموارد النادرة وفي مقدمتها الأرض. رافق هذا كله إقصاء كامل لجميع المجموعات العرقية الأخرى. هذا "الأبارتهايد الكبير" Grand Apartheid، كما دعي في المعجم السياسي الجنوب أفريقي يعني التمييز المنهجي الذي تمارسه مجموعة عرقية واحدة ضد مجموعة أخرى بهدف السيطرة على المجموعة الأضعف، وتكريس هذه السيطرة وضمان دوامها.[4]

فرضت قوانين الأبارتهايد قواعد فصل صارمة جغرافيًا وثقافيًا في مناطق الإقامة، ومؤسسات التعليم، ووسائط النقل العامة، والخدمات الصحيّة، والثقافة، وأماكن التسلية، والترفيه. ناهيك طبعًا عن الفروق في مستوى جودة تلك الأماكن والخدمات والوسائط والموارد التي خُصص أفضلها وأعلاها جودة لأبناء الأقلية البيضاء المهيمنة. وقد سميت ممارسات الفصل ذات الآثار الهدّامة على سيرورة الحياة اليوميّة للمجموعات العرقية غير البيضاء باسم "الأبارتهاد الصغير".

كانت نظرة Smuts للأفارقة السود متعالية وتسلطيّة حيث رآهم كبشر غير ناضجين يحتاجون إلى توجيهات من البيض، وهو موقف يعكس التصورات الشائعة لدى معظم غير السود في فترته. وقد قال سماتس عن الأفارقة السود:
" أبناء الطبيعة هؤلاء لا يتمتعون بالصلابة والمثابرة الداخلية للأوروبيين، ولا بتلك الحوافز الاجتماعية والأخلاقية للتقدم التي شيّدت الحضارة الأوروبية في فترة قصيرة نسبيًا.

[3] تجدر الإشارة هنا إلى انه قبل وصول الحزب الوطني إلى الحكم، كان السكان غير البيض في جنوب أفريقيا قد حُرموا من الحقوق السياسية منذ فترة الحكم البريطاني، أي أن الأبارتهايد هو تركة الاستعمار البريطاني الذي أدخل نظام إصدار القوانين في مستعمرة "الكاب" ومستعمرة "ناتال" خلال القرن التاسع عشر. وقد أسفر ذلك عن تنظيم حركة السود من المناطق القبلية إلى المناطق التي يحتلها البيض والتي كان يحكمها البريطانيون قبل استقلال جنوب أفريقيا في 1911.

[4] Angela Thompsell, "Grand Apartheid in South Africa," *Thought.Co.* (29 November 2019) https://www.thoughtco.com/grand-apartheid-history-43487 (أخر مشاهدة في 2022/8/9).

Aeyal Gross, "Apartheid in Israel Is About More Than Just Segregated Buses", Haaretz, (15 May. 2015) https://www.haaretz.com/opinion/2015-05-26/ty-article/.premium/apartheid-is-about-more-than-buses/0000017f-e913-df5f-a17f-fbdf14820000?lts=1660133385235 (أخر مشاهدة في 2022/8/9).

وقد حظرت قوانين الأبارتهايد الزواج المختلط والعلاقات الجنسية بين أشخاص من أعراق مختلفة وجرّمتها. ومن نافل القول أن قوانين الأبارتهايد حرمت السود من حرية التعبير عن مناهضة الأبارتهايد والعمل من أجل القضاء عليه. كما منعت هذه القوانين جميع الحريات المدنية والسياسية والنقابية وخرقت حقوق الانسان. كذلك حرمت الحكومة السود من أراضيهم، صادرتها وباعتها للبيض بأسعار بخسة. ويقدر عدد السود الذين أُبعدوا عن أراضيهم في الفترة بين 1961-1994 أكثر من 3.5 مليون شخص انتقلوا إلى البانتوستانات ليعيشوا في الفقر وانعدام الأفق.

الأبارتهايد في القانون الدولي: جريمة ضد الإنسانية

تعريف جريمة الفصل العنصري الأبارتهايد، حسب القانون الدولي، لم يعد، منذ زمن بعيد، مقتصرًا على المقارنة مع جريمة الأبارتهايد في سياقها الأصلي في جنوب أفريقيا، إذ يتطرق إليها القانون الدوليّ باعتبارها جريمة قابلة للوقوع في سياقات جغرافية وزمنية أخرى، وقد تكتسب بعض المميزات المختلفة عما كان سائدًا في جنوب أفريقيا تحديدًا. هذا ما يُفهم من تعريفات هذه الجريمة في اتفاقيات دوليّة وقرارات متعلقة للأمم المتحدة، أبرزها "الاتفاقية الدولية للقضاء علي جميع أشكال التمييز العنصري" و"الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها (1973)، و"نظام روما الأساسي، 1998".

"الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري"[5]

في المادة الأولى منها، عرّفت هذه الاتفاقية التمييز العنصريّ على النحو التالي:

"... يقصد بتعبير "التمييز العنصري" أي تمييز، أو استثناء أو تقييد أو تفصيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الاثني ويستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها، على قدم المساواة، في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو في أي ميدان آخر من ميادين الحياة العامة".

وفي المادة الثالثة تطرقت الاتفاقية إلى جريمة الفصل العنصري بالتحديد، إذ ورد أن: "تشجب الدول الأطراف بصفة خاصة العزل العنصري والفصل العنصري، وتتعهد بمنع وحظر واستئصال كل الممارسات المماثلة في الأقاليم الخاضعة لولايتها".

[5] النص الكامل للاتفاقية على موقع مكتب المفوّض السامي لحقوق الإنسان للأمم المتحدة: https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-convention-elimination-all-forms-racial (أخر مشاهدة في 2022/7/20)

يجدر الانتباه إلى أن هذا تعريف التمييز العنصري، في هذه الاتفاقية، لم يقتصر على العنصر أو العرق، بل تجاوز ذلك ليشمل اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الانتماء الاثني، وهو بذلك مهّد الطريق لسيرورة تطوّر تعريف الأبارتهايد من تجربة تاريخية استثنائية لجنوب أفريقيا إلى جريمة ضد الإنسانية قابلة للحدوث في كل مكان وزمان، حسب القانون الدولي.

بدءًا من سنة 1968، لم تعد المؤسسات التابعة للأمم المتحدة تتعامل مع الفصل العنصري كخرق للاتفاقيات الدولية بشأن حقوق الإنسان فقط وإنما تجاوزت ذلك إلى تجريم الأبارتهايد بصفته جريمة ضد الإنسانية. ففي **"اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية"**[6] التي اعتمدت وعرضت للتوقيع وللتصديق والانضمام بقرار الجمعية العامة في تشرين الثاني ١٩٦٨، ورد في المادة الأولى (ب) ما يلي:

"الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، سواء في زمن الحرب أو زمن السلم، والوارد تعريفها في النظام الأساسي لمحكمة نورمبرغ العسكرية الدولية الصادر في ٨ آب / أغسطس ١٩٤٥ ، والوارد تأكيدها في قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣) د–١ (المؤرخ في ١٣ شباط / فبراير ١٩٤٦ و٩٥) د–١ (المؤرخ في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٦ ،والطرد بالاعتداء المسلح أو الاحتلال، والأفعال المنافية للإنسانية والناجمة عن سياسة الفصل العنصري، وجريمة الإبادة الجماعية الوارد تعريفها في اتفاقية عام ١٩٤٨ بشأن منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، حتى لو كانت الأفعال المذكورة لا تشكل إخلالاً بالقانون الداخلي للبلد الذي ارتكبت فيه".

في هذه الأثناء تواصلت سيرورة مناهضة الفصل العنصري الأبارتهايد، سواءً في تطبيقه العيني في جنوب أفريقيا وكذلك في تجريمه كجريمة ضد الإنسانية بمعزل عن أصله.[7]وضمن الجهود المبذولة في هذا المضمار وُضعت **الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها.**[8]

تعرف هذه الاتفاقية الأبارتهايد- الفصل العنصري، كما نرى هنا، بمعزل عن التجربة التاريخية في جنوب أفريقيا: "... الفصل العنصري جريمة ضد الإنسانية، وأن الأفعال اللاإنسانية الناجمة عن سياسات وممارسات الفصل العنصري وما يماثلها من سياسات وممارسات العزل والتمييز العنصريين، والمعرفة

---

[6] للاطلاع على النص الكامل للاتفاقية، انظروا https://dftp.gov.ps/uploads/1623652275.pdf (أخر مشاهدة في 2022/7/20).

[7] للإطلاع على عيّنة مختصرة من القرارات والاتفاقيات التي تعلقت بمناهضة الأبارتهايد، انظروا موقع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: https://unsdg.un.org/ar/un-in-action/south-africa (أخر مشاهدة 2022/7/20.

[8] اعتمدت هذه الاتفاقية وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 3068 (د-28) المؤرخ في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 1973. تاريخ بدء النفاذ: 18 تموز/يوليه 1976، وفقا لأحكام المادة 15 انظروا النص الكامل للاتفاقية على موقع مكتبة حقوق الإنسان- جامعة مينيسوتا:
http://hrlibrary.umn.edu/arab/b011.html#:~:text=%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D8%B1%D8%A7%D9%81%20%D9%81%D9%8A%20%D9%87%D8%B0%D9%87,%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%A6%20%D9%85%D9%8A%D8%AB%D8%A7%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9%D8%8C%20%D9%88%D8%AA%D8%B4%D9%83%D9%84 (آخر مشاهدة في 2022/7/20)

في المادة الثانية من الاتفاقية، هي جرائم تنتهك مبادئ القانون الدولي، ولا سيما مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين".

وورد في المادة 2 من الاتفاقية: "... تنطبق عبارة "جريمة الفصل العنصري"، التي تشمل سياسات وممارسات العزل والتمييز العنصريين المشابهة لتلك التي تمارس في الجنوب الأفريقي، علي الأفعال اللاإنسانية الآتية، المرتكبة لغرض إقامة وإدامة هيمنة فئة عنصرية ما من البشر علي أية فئة عنصرية أخري من البشر واضطهادها إياها بصورة منهجية:

(أ) حرمان عضو أو أعضاء في فئة أو فئات عنصرية من الحق في الحياة والحرية الشخصية:

"1"بقتل أعضاء من فئة أو فئات عنصرية،

"2"بإلحاق أذى خطير، بدني أو عقلي، بأعضاء في فئة أو فئات عنصرية، أو بالتعدي علي حريتهم أو كرامتهم، أو بإخضاعهم للتعذيب أو للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطّة بالكرامة،

"3"بتوقيف أعضاء فئة أو فئات عنصرية تعسفا وسجنهم بصورة لا قانونية،

(ب) إخضاع فئة أو فئات عنصرية، عمدا، لظروف معيشية يقصد منها أن تفضي بها إلي الهلاك الجسدي، كليا أو جزئيا،

(ج) اتخاذ أية تدابير، تشريعية وغير تشريعية، يقصد بها منع فئة أو فئات عنصرية من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلد، وتعمد خلق ظروف تحول دون النماء التام لهذه الفئة أو الفئات، وخاصة بحرمان أعضاء فئة أو فئات عنصرية من حريات الإنسان وحقوقه الأساسية، بما في ذلك الحق في العمل، والحق في تشكيل نقابات معترف بها، والحق في التعليم، والحق في مغادرة الوطن والعودة إليه، والحق في حمل الجنسية، والحق في حرية التنقل والإقامة، والحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في حرية الاجتماع وتشكيل الجمعيات سلميا،

(د) اتخاذ أية تدابير، بما فيها التدابير التشريعية، تهدف إلي تقسيم السكان وفق معايير عنصرية بخلق محتجزات ومعازل مفصولة لأعضاء فئة أو فئات عنصرية، وبحظر التزاوج فيما بين الأشخاص المنتسبين إلي فئات عنصرية مختلفة، ونزع ملكية العقارات المملوكة لفئة أو فئات عنصرية أو لأفراد منها،

(هـ) استغلال عمل أعضاء فئة أو فئات عنصرية، لا سيما بإخضاعهم للعمل القسري،

(و) اضطهاد المنظمات والأشخاص، بحرمانهم من الحقوق والحريات الأساسية، لمعارضتهم للفصل العنصري".

في أعقاب التوقيع على هذه الاتفاقية العينية بشأن جريمة الأبارتهايد وبدء نفاذها أصبح من الشائع تعريف الأبارتهايد باعتباره جريمة ضد الإنسانية، سواءً في مستندات وقرارات الأمم المتحدة أو جمعيات حقوق الانسان في الدول التي تشهد تصدعات داخلية بين مجموعات اثنية أو قومية وكذلك في خطاب الأحزاب والحركات السياسية.

تطوّر هام أخر في سيرورة تجريم الأبارتهايد كجريمة ضد الإنسانية تجسّد في وضع **"نظام روما الأساسي"** للمحكمة الجنائية الدولية 1998،[9] والذي بدأ سريان مفعوله بصيغته النهائية بعد التعديلات في سنة 2002. وكما هو معروف فإن نظام روما هو الأساس لإنشاء "المحكمة الجنائية الدولية "كهيئة دائمة لها السلطة لممارسة اختصاصها على الأشخاص إزاء أشد الجرائم خطورة موضع الاهتمام الدولي، وتكون المحكمة مكملة للاختصاصات القضائية الجنائية الوطنية. ويخضع اختصاص المحكمة وأسلوب عملها لأحكام هذا النظام الأساسي.[10]

البند 7 من هذا القانون الأساسي يعدِّد الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية التي تدخل ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية:

1- لغرض هذا النظام الأساسي، يشكل أي فعل من الأفعال التالية " جريمة ضد الإنسانية " متى ارتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين، وعن علم بالهجوم:

أ) القتل العمد.

ب) الإبادة.

ج) الاسترقاق.

د) إبعاد السكان أو النقل القسري للسكان.

هـ) السجن أو الحرمان الشديد على أي نحو آخر من الحرية البدنية بما يخالف القواعد الأساسية للقانون الدولي.

و) التعذيب.

---

[9] للاطلاع على النص الكامل لنظام روما الأساسي، انظروا على موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر:
https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/6e7ec5.htm (أخر مشاهدة في 2022/7/20).

[10] نظام روما الأساسي، الباب الأول، المادة 1

ز) الاغتصاب أو الاستعباد الجنسي أو الإكراه على البغاء، أو الحمل القسري، أو التعقيم القسري، أو أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي على مثل هذه الدرجة من الخطورة.

ح) اضطهاد أية جماعة محددة أو مجموع محدد من السكان لأسباب سياسية، أو عرفية، أو قومية أو إثنية أو ثقافية أو دينية، أو متعلقة بنوع الجنس على النحو المعرف في الفقرة 3 , أو لأسباب أخرى من المسلم عالمياً بأن القانون الدولي لا يجيزها، وذلك فيما يتصل بأي فعل مشار إليه في هذه الفقرة أو أية جريمة تدخل في اختصاص المحكمة.

ط) الاختفاء القسري للأشخاص.

ي) جريمة الفصل العنصري.

ك) الأفعال اللاإنسانية الأخرى ذات الطابع المماثل التي تتسبب عمداً في معاناة شديدة أو في أذى خطير يلحق بالجسم أو بالصحة العقلية أو البدنية.

الفقرة التالية توضح ماذا تعني كل جريمة من هذه الجرائم ضد الإنسانية، وبضمنها جريمة الفصل العنصري: " تعني " جريمة الفصل العنصري " أية أفعال لا إنسانية تماثل في طابعها الأفعال المشار إليها في الفقرة 1 وترتكب في سياق نظام مؤسسي قوامه الاضطهاد المنهجي والسيطرة المنهجية من جانب جماعة عرقية واحدة إزاء أية جماعة أو جماعات عرقية أخرى، وترتكب بنية الإبقاء على ذلك النظام".[11] ويعني الاضطهاد في نظام روما الأساسي: " يعني " الاضطهاد " حرمان جماعة من السكان أو مجموع السكان حرماناً متعمداً وشديداً من الحقوق الأساسية بما يخالف القانون الدولي، وذلك بسبب هوية الجماعة أو المجموع."[12]

نفهم من هذا التعريف للفصل العنصري- الأبارتهايد أنه يشمل عددا من الممارسات التي ذكرت في الفقرة أ من المادة السابعة مثل: القتل، الإبادة، الاسترقاق، الطرد، النقل القسري للسكان، الاغتصاب، التعذيب، الاضطهاد، السجن، الملاحقة، الإخفاء القسري للأشخاص، إلحاق الأذى بالصحة البدنية والنفسية. ويمكن أن نلاحظ هنا أن عددًا كبيرًا من هذه الممارسات ذكرت أعلاه في تعريف الأبارتهايد، في **"الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها"**، رغم بعض الاختلافات.[13]إضافة إلى ذكر

[1111] نظام روما الأساسي 1998، المادة 2/7 البند ح.

[12] نظام روما الأساسي 1998، المادة 2/7، البند ز.

[13] للاطلاع على مقارنة شاملة بين الممارسات التي تشملها جريمة الأبارتهايد كما وردت في اتفاقي فمع جريمة الأبارتهايد وفي نظام روما الأساسي، انظروا: ميخائيل سفارد، "الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وجريمة الأبارتهايد- وجهة نظر قانونية"، ورقة تقدير موقف. منظمة بيش دين، حزيران 2020، ص. 15-17.

الممارسات القمعية نجد أيضًا تشابهًا بين اتفاقية قمع الأبارتهايد وبين نظام روما في تعريف سياق جريمة الأبارتهايد، أذ جاء في نظام روما انها "... ترتكب في سياق نظام مؤسسي قوامه الاضطهاد المنهجي والسيطرة المنهجية من جانب جماعة عرقية واحدة إزاء أية جماعة أو جماعات عرقية أخرى". وهي في تعريف اتفاقية قمع الأبارتهايد: "هيمنة فئة عنصرية ما من البشر علي أية فئة عنصرية أخري من البشر واضطهادها إياها بصورة منهجية". ويؤكد التعريفان في الوثيقتين على أن قصد المهيمن أو هدفه من ممارساته المذكورة أعلاه هو "... الإبقاء على ذلك النظام" أو "... إقامة وإدامة هيمنة فئة عنصرية ما من البشر علي أية فئة عنصرية أخري من البشر واضطهادها إياها بصورة منهجية" كما ورد في المادة الثانية من اتفاقية قمع الأبارتهايد.

آخر مشاهدة في https://s3-eu-west-1.amazonaws.com/files.yesh-din.org/Apartheid+2020/Apartheid+Heb.pdf (2022/7/20).

الأبارتهايد الإسرائيلي

مضمون تقارير الأبارتهايد الأخيرة

فيما يلي سوف أتطرق إلى فحوى التقارير التي صدرت في السنوات الأخيرة حول نطام أبارتهايد تقيمه إسرائيل إما على كل المنطقة التي تقع سيطرة منظومة السيطرة الإسرائيلية، بما في ذلك إسرائيل في حدود الخط الأخضر أو حتى اللاجئين الفلسطينيين الذين تمنعهم إسرائيل من العدة إلى وطنهم أو نظام الأبارتهايد في المناطق المحتلة في عام 1967. التقارير التي سنتناولها بالتسلسل حسب تاريخ صدورها هي تقرير منظمة "ييش دين"، تقرير "بتسيلم"، تقرير "هيومان رايتس واتش"، وتقرير "أمنستي".

تقرير منظمة "ييش دين"

الاحتلال الإسرائيلي وجريمة الأبارتهايد (الفصل العنصري) في الضفة الغربية :وجهة نظر قانونية

تقرير ييش دين الذي نُشر في شهر حزيران 2020، هو ورقة تقدير موقف مفصّلة تمتد على نحو 50 صفحة، تشرح فيها منظمة ييش دين التي تعمل في مجال التمثيل القانوني للفلسطينيين أمام السلطات الإسرائيلية، أنه بناءً على معرفتها بطبيعة الحكم العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية، وبالقوانين، وبالسياسات والممارسات وبأبعاد الاحتلال مثل استعمار الأرض من خلال المشروع الاستيطاني بعد مصادرة ملايين الدونمات وتخصيص الموارد للإسرائيليين الذين انتقلوا إلى العيش هناك (المستوطنين) ولمواطني إسرائيل بشكل عام، على حساب الفلسطينيين، وقمع النضال والقضاء عليه، واعتماد منظومة قانونية مزدوجة في المنطقة، بحيث تسري على الإسرائيليين والفلسطينيين قوانين مختلفة، بناءً على هذا كله وعلى إمعان إسرائيل في تطبيقها لهذه السياسات وتوالي التصريحات حول مواصلة الاستيطان وضم الأراضي من طرف واحد، يبدو أن الوقت قد حان لطرح شتى التساؤلات عن الظاهرة القانونية السائدة في هذه المنطقة: هل يفسر نموذج الاحتلال كل ما يحدث في الضفة الغربية والمنظومة التي خلقتها إسرائيل في هذه المنطقة، أم أن هناك واقعة قانونية أخرى غير الاحتلال؟[14]

وجهة النظر في تقرير ييش دين تهدف إلى تبيان أن خصائص الحكم الإسرائيلي في الضفة الغربية تستوفي مركبات تعريف جريمة الأبارتهايد حسب تعريف القانون الدولي واثبت أن إسرائيل قد أقامت في الضفة الغربية نظام فصل عنصري.[15]

---

[14] تقرير ييش دين ص. 6

[15] تقرير يش دين ص. 6

يفرد هذا التقرير جزءًا كبيرًا منه لتعريف جريمة الأبارتهايد وتحليل مركباتها وفقًا للقانون الدولي. يبدأ هذا الجزء بالتطرق إلى الجذور التاريخية لمصطلح الفصل العنصري: نظام الحكم في جنوب أفريقيا. ثم ينتقل إلى سيرورة تجريم الفصل العنصري كجريمة حسب القانون الدولي، ويبدأ من الاتفاقيات الدولية الأساسية بشأن التمييز والفصل العنصريين مثل "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري"، "الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الأبارتهايد والمعاقبة عليها"، و "نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية والدولية".[16]

يوضح التقرير أن تعريفي جريمة الأبارتهايد في الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الأبارتهايد وفي نظام روما ليسا متشابهين، ولكنهما يتقاسمان العديد من المركبات المشتركة، أهمها أن التعريفين يشملان ثلاثة عامل هي: الفعل، السياق، والهدف.:

"الفعل – ارتكاب أحد الأفعال المعرفة كـ "لا إنسانية".

السياق – منظومة ممنهجة من السيطرة والقمع تجاه مجموعة (أو مجموعات عدّة) من قبل مجموعة (أو مجموعات عدّة) أخرى. المصطلحان (سيطرة وقمع) يجب أن يفهما في ظاهرهما وفي ارتباطهما الوثيق ببعضهما البعض :منظومة تضع مجموعة أخرى قسرًا في مكانة دونية، مقارنة بمجموعة أخرى. غالبًا، ينعكس ذلك في التمييز الممنهج في الحقوق وتخصيص الموارد..

الهدف – تعزيز سيطرة المجموعة أو (المجموعات) التمييزية على المجموعة أو (المجموعات) المميّز ضدها."[17]

ويجري التقرير مقارنة شاملة بين مركبات جريمة الأبارتهايد في نظام روما وفي الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الأبارتهايد ليصل إلى مركبات جريمة الأبارتهايد حسب القانون الدوليّ، ثم يفحص ما إذا كانت هذه المركبات متحققة في واقع الهيمنة الإسرائيلية على المناطق الفلسطينية المحتلة. هذه المركبات هي:[18]

- وجود "مجموعات عرقية" مختلفة (حسب العرق، أو اللون، أو الأصول القومية ،أو الإثنية).

- سياق نظامي تسيطر فيه مجموعة أو مجموعات معينة على مجموعة أو مجموعات أخرى وتقمعها بشكل ممنهج أي موضعتها في مكانة دونية نسبة إلى المجموعة الأخرى، غالبًا بواسطة التمييز الممأسس في الحقوق وتخصيص الموارد، ولكن أيضًا بواسطة آليات الفصل.

---

[16] ص. 7-14
[17] ص. 15-16
[18] ص. 18-19

- ارتكاب أحد الأفعال المعرفة كـ لاإنسانية، والمفصّلة في الاتفاقية الدولية لقمع الأبارتهايد، أو في نظام روما. في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن ارتكاب جريمة فصل عنصري لا يتطلب، بالضرورة، ارتكاب جميع الأفعال "اللا إنسانية" التي وردت في المواد ذات الصلة.

- ارتكاب الأفعال بهدف الحفاظ على السياق– سيطرة مجموعة (أو مجموعات) عرقية واحدة على مجموعة (أو مجموعات) أخرى وقمعها بشكل ممنهج. في هذا السياق، يجب التحقق مما إذا كانت الأفعال متقطعة أو ترتكب بدون سياق مؤسسي أو أنها ترتكب في إطار نظام قائم على القمع ممنهج ومؤسسي واسع النطاق.
- الفعل/الأفعال هو/هي جزء من هجوم ممنهج أو واسع النطاق ضد مجموعة مدنيين (مطلب مشترك لجميع الجرائم المصنفة كجرائم ضد الإنسانية).

- النية الإجرامية: المسؤولية الجنائية المباشرة تتطلب وجود نية إجرامية تنطوي على إدراك تام لماهية الأفعال اللاإنسانية، لكونها ترتكب في إطار منظومة واسعة وللسياق السلطوي أعلاه، وتتطلب، أيضًا، وجود نية بالحفاظ على السياق النظامي.

خُصّص الفصل الثاني من هذا القرير لفحص تحّق المركبات الأربعة في حالة الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية ويبدأ بتحديد خصائص نظام الحكم هناك، ثم فحص ما إذا كان قائمًا على السيطرة والقمع الجماعي ثم يتطرّق إلى مسألة النية بتعزيز وتثبيت نمط نظام الحكم هذا. وفي المرحلة الأخيرة، يستوضح التقرير ما إذا كانت ترتكب جرائم لا إنسانية من الصنف المذكور في تعريف الجريمة.[19]

ويصل التقرير إلى الاستنتاج التالي: "تفعل إسرائيل في الضفة الغربية منظومة سيطرة وقمع من قبل مجموعة عرقية معينة تجاه مجموعة عرقية أخرى) بموجب تعريف المصطلح "مجموعة عرقية "في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري). توجد لإسرائيل نوايا واضحة - أُثبتت بالأفعال والتصريحات الرسمية- للحفاظ على سيطرتها على الأرض، بل وترسيخها أيضًا، وبطبيعة الحال، على أفراد المجموعة الأخرى المقيمة فيها".[20]

[19] ص. 24
[20] ص. 32

أما الأفعال اللاإنسانية التي يورد التقرير أمثلة عديدة تثبت أن إسرائيل ترتكبها في المناطق الضفة الغربية فهي سلب الحقوق المدنيّة للفلسطينيين، تفعيل منظومة قانونية مزدوجة في المنطقة هدفها الإسهام في سلب حقوق الفلسطينيين لصالح اليهود، إذ يسفر ذلك عن تمييز عميق، وممنهج وواسع النطاق ضد الفلسطينيين الخاضعين لحكم عسكريّ مقابل المستوطنين الإسرائيليين الخاضعين لمنظومة قانونية مدنية أساسًا.[21]منع التطوير، سياسة الفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين في الضفة الغربية، مصادرة وسلب الأراضي، ملاحقة معارضي النظام (منظومة السيطرة الإسرائيلية)، النقل القسري للسكان.

وينهي التقرير هذا الجزء بالجملة التالية: "يستنتج من كل ذلك أن الأفعال اللاإنسانية الموصوفة أعلاه تستوفي تعريف الهجوم المنهجي وواسع النطاق ضد مدنيين، وأن هذا المركب في تعريف جريمة الأبارتهايد قائم أيضًا.[22]

في خاتمة التقرير، يعلن واضعوه بوضوح: "إذا جرى استكمال مسار الضم القانوني التدريجي، وبخاصة ضم منطقة معينة في الضفة الغربية بموجب" قانون" تسنه إسرائيل يقضي بفرض القوانين والإدارة الإسرائيليين على المنطقة المنوي ضمها، لن يكون من الممكن الادّعاء، بعدُ، أنّ إسرائيل تدير منظومتين مختلفتين بين البحر والنهر، ولن يقال إنّ إسرائيل ترتكب جريمة الأبارتهايد في الضفة الغربية. بل سنضطر عندئذٍ للقول إنّ النظام الإسرائيلي بأكمله هو نظام فصل عنصري، وإنّ إسرائيل هي دولة فصل عنصري"[23].

تقرير بتسيلم

نظام تفوّق يهودي من النهر إلى البحر: إنه أبارتهايد[24]

يبدأ تقرير بتسيلم[25] بتوضيح منهجيته وتوجّهه السياسي إذ يتطرق إلى كل المنطقة الجغرافية بين البحر المتوسط ونهر الأردن كوحدة واحدة واقعة تحت سيطرة نظام واحد أو منظومة سيطرة واحدة وليس نظامين

[21] ص. 37
[22] ص. 50
[23] ص. 51
[24] تجدر الإشارة إلى أن تقرير بتسيلم هو في الحقيقة ورقة تقدير موقف بشأن نظام الأبارتهايد الإسرائيلي، تمتد على 7 صفحات تحتوي على تلخيص مقتضب لممارسات إسرائيل ضد الفلسطينيين بين البحر والنهر، اعتمادًا على عمل بتسيلم في هذا المضمار منذ قيام التنظيم في 1989.
[25] للاطلاع على النص الكامل باللغة العربية:
https://www.btselem.org/sites/default/files/publications/202101_this_is_apartheid_arabic.pdf (آخر مشاهدة في 2022/6/30).

متوازيين، واحد ديمقراطيّ في إسرائيل والآخر غير ديمقراطيّ هو عبارة عن احتلال عسكريّ مؤقت، إلى حين التوصل إلى حل للصراع الفلسطينيّ الإسرائيلي.

"يقيم في الأراضي الممتّدة بين النهر والبحر أكثر من 14 مليون إنسان- تقريبا نصفهم يهود ونصفهم فلسطينيّون. الاعتقاد الّسائد في المجالين العمومي والقضائي وفي ميدان السياسة وفي الخطاب الإعلامي - في هذه الأراضي نظامان متوازيان يفصل بينهما الخط الأخضر. الأول يعمل داخل حدود إسرائيل السياديّة وهو ديمقراطيّ وثابت يقيم تحت كنفه نحو تسعة ملايين إنسان، جميعهم مواطنون إسرائيليّون؛ والثاني يعمل في المناطق التي احتلتها إسرائيل في العام 1967 ويُفترض أن تحّدد مكانتها النهائيّة في مفاوضات مستقبليّة بين الطرفين.. يقيم في هذه المناطق نحو خمسة ملايين فلسطينيّ تحت احتلال عسكريّ موقّت. لكن هذا التعريف قد أصبح لا يمتّ للواقع بِصلة بمرور السنين. إنّه تعريف يتجاهل حقيقة أن هذا الوضع يسود منذ أكثر من خمسين عاما - معظم سنوات وجود دولة إسرائيل؛ وهو لا يأخذ بالحسبان مئات آلاف المستوطنين اليهود المقيمين في بلدات ثابتة شرق الخط الأخضر ويديرون حياتهم وكأنّهم يقيمون غربه. كما أنّه يغضّ الطرف عن الضمّ الرسميّ لشرقيّ القدس والضمّ الفعليّ للضفة؛ لكن الأهم من هذا كله هو أن هذا التمييز يطمس حقيقة وجود مبدأ ناظم واحد يتم تطبيقه على جميع الأراضي الممتدة بين النهر والبحر: تعزيز وإدامة تفّوق مجموعة من البشر - اليهود - على مجموعة أخرى – الفلسطينيّون. كل هذا يفضي إلى النتيجة بأن هذين ليسا نظامين متوازيين يعملان وفق المبدأ نفسه، تصادفًا وإنّما هو نظام واحد يدير الأرض كلها، يسيطر على جميع البشر المقيمين فيها ويعمل وفق المبدأ الناظم المذكور".[26]

كذلك يوضح التقرير أن تغييرا مهمًا طرأ على رؤية منظمة بتسيلم للواقع السياسي الاجتماعيّ في المنطقة حيث لم يعد من الممكن فهم ما يحدث في مجال حقوق الفلسطينيين في المناطق المحتلة في العام 1967، وهي المنطقة التي عمل فيها تنظيم بتسيلم منذ إقامته في العام 1989، من دون النظر إلى كل ما يجري من تطورات في مجالات عديدة مثل القانون والخطاب السياسي الرسمي، تحت نفوذ منظومة السيطرة الإسرائيلية من البحر إلى النهر، الساعية إلى تعزيز وإدامة تفّوق اليهود.

هدف التقرير كما ورد صريحًا في بدايته هو وصف الطريقة التي يعمل بها النظام الإسرائيليّ سعيا إلى أهدافه في كافّة الأراضي الواقعة تحت سيطرته. ويعرض المبادئ التي توّجه النظام وتقدم أمثلة على تطبيق هذه المبادئ التي أدت إلى توصّل بتسيلم إلى الاستنتاج الوارد في عنوان التقرير ومفاده أن إسرائيل تقيم نظام أبارتهايد في كل المنطقة الواقعة تحت سيطرتها بين البحر والنهر، وفق تعريف القانون الدولّي الذي

[26] ص. 1

بحسبه تعامل تنظيم بتسيلم مع الممارسات على الأرض، سواءً داخل الخط الأخضر أو خارجه. ويوثق التقرير بالحقائق أربع مجالات بواسطتها يقوم المبدأ الناظم المذكور القاضي بتفعيل وتواصل تفوّق اليهود على الفلسطينيين، وهي مجالات تهندس بأسلوبين مختلفين- جغرافيا واجتماعيًا وسياسيًا، حياة السكان على جهتي الخط الأخضر- يهودًا وعربًا. يسري على اليهود في غربيّ وشرقيّ الخط الأخضر نفس المنظومة القانونية، وهم " يديرون حياتهم كأنّما هي حيّز واحد (ما عدا قطاع غزّة) . الخط الأخضر يكاد لا يعني شيئا بالنسبة إليهم ومسألة إقامتهم غربه ضمن الحدود السياديّة للدولة أو شرقه في المستوطنات التي لم تضمها إسرائيل رسميّا لا علاقة لها بحقوقهم أو مكانتهم". أما بالنسبة للفلسطينيين في المقابل، فقد قسّم النظام الإسرائيلي الأراضي بين البحر والنهر إلى وحدات مختلفة تختلف فيها طريقة سيطرة النظام، والمنظومة القانونية المفروضة على سكان وتعريفه لحقوق سكانها الفلسطينيين.[27]

في سياق تقسيم هذا التقسيم للأراضي بين البحر والنهر وممارسات التحكم بالفلسطينيين فيها يتحدث التقرير عن: (أ) المناطق التي صُنفت في 1948 ضمن الأراضي السيادية لدولة إسرائيل وسكانها الفلسطينيين يحملون المواطنة الإسرائيلية ويشكلون 17% من سكان إسرائيل. - يتمتعون بحقوق كثيرة لكنها لا تساوي الحقوق التي يتمتع بها المواطنون اليهود. (ب) القدس الشرقيّة التي ضمّتها إسرائيل إلى حدودها في عام 1976 ويقيم فيها نحو 350.000 فلسطيني، يُعرفون كـ "مقيمين دائمين" لديهم بعض الحقوق الاجتماعية ويُسمح لهم بالسكن والعمل داخل الخط الأخضر بدون استصدار تصاريح. يحق للفلسطينيين سكان القدس الشرقية أيضًا المشاركة في الانتخابات البلدية فقط. مكانة "المقيم الدائم" هذه قابلة للإلغاء بحجج قامونية إسرائيلية مختلفة مما اضطر الآلاف من سكان القدس الذين صودرت منهم هذه المكانة إلى ترك القدس إلى الضفة الغربية. (ج) الضفة الغربية، ويقدر تقرير بتسيلم سكانها بنحو 2.6 مليون فلسطيني، يعيشون في عشرات الجيوب المعزولة تحت نظام عسكري صارم دون أيّة حقوق سياسيّة. "في نحو 40% من هذه الأراضي نقلت إسرائيل الصلاحيّات المدنيّة للسلطة الفلسطينيّة - لكن هذه السلطة تخضع لإسرائيل وحتى هذه الصلاحيّات المحدودة لا تستطيع ممارستها إلا بموافقة من إسرائيل." (د) قطاع غزة الذي برغم من أن إسرائيل سحبت قواتها منه وأخلت المستوطنات التي أقامتها فيه إلا أنها تفرض عليه الحصار منذ 2007، وهي تتحكّم بسكان القطاع في جميع تفاصيل حياتهم.

تختلف الحقوق التي تأذن بها إسرائيل لسكان كل مجموعة سكانية فلسطينية من هذه المجموعات الأربع، وجميعها منقوصة مقارنة بحقوق المواطنين اليهود حيثما أقاموا بين البحر والنهر. "نتيجة لهذا التقسيم يتم

[27] ص. 2

تطبيق مبدأ التفوّق اليهوديّ بطريقة مختلفة في كل وحدة ممّا يُنتج شكلًا مختلفًا من الظلم الواقع على الفلسطينيّين المقيمين فيها...".[28]

المجالات التي يتحكّم بها النظام لضمان استمرار التفوّق هي 1- مجال الديمغرافيا ويشمل قوانين الهجرة اليهودية والجنسيّة، وقوانين منع لم شمل العائلات الفلسطينية ومصادرة مكانة الإقامة الدائمة في القدس وغير ذلك. 2- الاستيلاء على الأراضي لأجل اليهود ودحر الفلسطينيين إلى معازل ضيقة ومكتظّة، وقد طُبقت هذه السياسة على طرفي الخط الأخضر، 3- تقييد حريّة حركة وتنقّل الفلسطينيين، ففي حين تتيح إسرائيل لمواطنيها التنقّل دون أي قيد تقريبًا على امتداد كل مساحة فلسطين التاريخية (ما عدا غزة) وتسمح لهم بمغادرة البلاد والعودة إليها، يخضع الفلسطينيون في الضفة الغربية والقدس الشرقية إلى عدد من القيود الصارمة المفروضة على حركتهم وتنقلهم بين التقسيمات الجغرافية المذكورة أعلاه. داخل أراضي الضفة الغربيّة تسيطر إسرائيل على جميع الشوارع الموصلة بين المعازل الفلسطينيّة. هذه السيطرة تتيح للجيش أن ينصب الحواجز الفجائيّة متى شاء وأن يسدّ مداخل القرى وأن يغلق الشوارع ويمنع الحركة في الحواجز. إضافة إلى ذلك أقامت إسرائيل جدار الفصل داخل أراضي الضفة أيضا وإذّاك عرّفت الأراضي الفلسطينيّة الواقعة شرقي الجدار "منطقة تماسّ" وبضمنها أرا ض زراعيّة، ثم قيّدت دخول الفلسطينيّين إلى هذه الأراضي وأخضعته لنظام التصاريح نفسه". وهناك قيود صارمة على مغادرة الضفة الغربية والعودة إليها ولا يُسمح للفلسطينيين غير المواطنين في إسرائيل باستخدام المطارات الإسرائيلية والنقل الجويّ. أما قطاع غزة فواقع تحت حصار مشدّد على حركة البشر والبضائع وعلى كافة مجالات الحياة. 4- تجريد الفلسطينيين من حق المشاركة السياسية، وهنا أيضًا نجد فروقًا بين حقوق المشاركة السياسية للفلسطينيين في الوحدات الجغرافية المختلف، ففي إسرائيل تمنح إسرائيل حقوقًا سياسية كاملة للمواطنين الفلسطينيين فيها (انتخاب، ترشيح، إقامة أحزاب وحركات ونقابات، حرية التعبير والتظاهر الخ). الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة يشاركون في انتخابات السلطة الفلسطينية و"لا يشاركون في المنظومة السياسية التي تتحكم بحياتهم وتحدّد مستقبلهم". الفلسطينيون سكان القدس الشرقية محرومون من جميع الحقوق السياسية ما عدا المشاركة في الانتخابات البلدية.[29]

"تفتيت الحيّز عبر تقسيمه إلى وحدات معزولة يصعّب بدوره على الفلسطينيّين القيام بنضال سياسيّ موحّد ضد سياسات النظام الإسرائيليّ. إحالة القوانين والأنظمة المختلفة في كل من هذه المعازل وتخصيص حقوق مختلفة لكل مجموعة من السكان الفلسطينيّين والقيود الصارمة على حركتهم وتنقّلاتهم تولّد جماعات متمايزة

---

[28] ص. 2

[29] ص. 3-5

بحيث أن هذا الفصل الذي تفرضه إسرائيل على الفلسطينيّين يتيح لها تحقيق رؤيتها بخصوص التفوّق اليهوديّ والحفاظ عليه، وأيضا يصعّب على الفلسطينيّين مقاومته والاحتجاج عليه.

يعود التقرير في نهايته إلى التأكيد على أن إسرائيل تقيم نظام أبارتهايد في كامل الأراضي الواقعة تحت منظومة السيطرة الإسرائيلية التي تسعى عبر القوانين والممارسات العنيفة في كافة الأراضي بين البحر والنهر إلى تحقيق وإدامة تفوّق جماعة من البشر على جماعة أخرى.[30]

ويضيف التقرير أن " منطق عمل هذا النظام وطريقة تطبيقه مماثلان لما كان في نظام الأبارتهايد الذي اتّبعته جنوب إفريقيا في الماضي، والذي كانت غايته الحفاظ على تفّوق المواطنين البيض في الدولة بوسائل عدة منها تقسيم السكان إلى جماعات ذات مكانات مختلفة ومنح حقوق مختلفة لكّل منها. هناك بطبيعة الحال فروق بين النظامين - منها أن الفصل في جنوب إفريقيا اعتمد العرق ولون البشرة بينما اعتمدت إسرائيل الأصل القومي والإثني؛ ومنها انّ الفصل هناك تجلى أيضًا في الحيّز العام فصلًا بين الناس على أساس لون البشرة، فصل رسميّ وعلنيّ يتم إنفاذه وضبطه بعمل الشرطة بينما تتفادى إسرائيل بشكل عام مثل هذه التجليات البارزة. ولكن تعريف نظام الأبارتهايد في الخطاب العام وفي القانون الدوليّ لا يتطلب ولا يفترض التطابق مع نظام الأبارتهايد ّ الذي ساد في جنوب إفريقيا، لأن مثل هذا التطابُق التام لن يحدث أبدًا. لقد تحّولت مفردة "أبارتهايد " منذ زمن إلى مفهوم مستقل (مكّرس نصّا في المواثيق الدوليّة أيضًا) جوهره المبدأ الناظم لعمل النظام: النظام الذي يعمل بشكل منهجيّ على تحقيق تفوّق جماعة بعينها من البشر على جماعة أخرى والحفاظ على هذا التفّوق"[31]

تقرير هيومان رايتس واتش:

تجاوزوا الحد

السلطات الإسرائيلية وجريمتا الفصل العنصري والاضطهاد

يتألف تقرير هيومان رايتس واتش من تحليل قانوني متميز يتعلق بواقع ارتكاب إسرائيل لجريمتي الأبارتهايد والاضطهاد ضد الفلسطينيين ومن بحث ميداني في التطورات التي تحدث على امتداد مساحة فلسطين التاريخية من البحر إلى النهر. ويتشكل هذا التقرير على مئات الصفحات من التوثيق والمقابلات مع الفلسطينيين التي تثبت أن إسرائيل قد تجاوزت الحد في سياساتها وممارساتها نحو ارتكاب الجريمتين

[30] ص. 5
[31] ص. 6

المذكورتين اعتمادًا على تعريفهما في القانون الدولي وتحديدًا في "الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها (1973)، ونظام روما الأساسي، 1998".[32]

وعن منهجية وضع التقرير، جاء فيه: " يستند هدا التقرير بالأساس إلى سنوات من التوثيق الذي أجرته هيومن رايتس ووتش وجماعات حقوقية إسرائيلية وفلسطينية ودولية أخرى. راجعت هيومن رايتس ووتش أيضا القوانين، ووثائق التخطيط الحكومية، وتصريحات لمسؤولين، وسجلات الأراضي الإسرائيلية، والمعايير القانونية التي تحكم جريمتَيْ الفصل العنصري والاضطهاد. يتضمّن التقرير دراسة حالات عدة تستند إلى 40 مقابلة مع أشخاص متضررين، ومسؤولين حاليين وسابقين، ومحامين وممثلين عن منظمات غير حكومية، وكذلك على زيارات ميدانية، والتي أجرتها هيومن رايتس ووتش في 2019 و2020."

ويتميّز هذا التقرير بالاهتمام بالسياق التاريخي للسياسات والممارسات التاريخية والاهتمام بتحليل التطورات السياسية المرتبطة بالممارسات التي يتناولها والتي على أساسها يصل إلى نتيجة مفادها أن إسرائيل قد تخطت الحد في تعاملها مع الفلسطينيين حتى صار واضحًا أنها ترتكب جريمة الفصل العنصري. وهو يعود في تأكيده على السياقات إلى النكبة وقيام إسرائيل في 1948، مع تجنّب ذكر الصهيونية أو استعمال مصطلحات مثل الاستعمار أو ما شابه. ولكنه من الواضح أن لغة هذا التقرير تختلف عن غيره من تقارير وأبحاث المؤسسات الدولية أم منظمات حقوق الإنسان التي تتعامل مع ممارسات وسياسات إسرائيل، فلغة التقرير غير اعتذارية وتتعامل مع المجريات على الأرض وفق تماشيها أو تعارضها مع مفاهيم القانون الدولي، فالاحتلال واقع دون تردّد أو تحفّظ، وفي كل مرة يرد ذكر المناطق الفلسطينية التي اجتاحتها إسرائيل في سنة 1967 يرافق ذلك الذكر كلمة "محتلة". ويتحدث التقرير عن ممارسات "قمع" من قبل إسرائيل، كما أن التقرير يعتبر أن الفلسطينيين "طردوا أو فرّوا" في 1948وليس فروا أو استجابوا لنداء الدول العربية التي حاربت إسرائيل في 1948، كما في الرواية الصهيونية أو من يقبلون بها.

يعتبر التقرير أن النظام الإسرائيلي هو منظومة القوة الحاكمة الوحيدة على كل المنطقة بين البحر المتوسط ونهر الأردن، وبالتالي المسؤولة قانونيًا وسياسيًا عن كل ما يُمارس في هذه المنطقة من سياسات وممارسات تمييزية تجاه جميع من يعيش على هذه المساحة الجغرافية. يحدد التقرير عدد السكان في المنطقة المذكورة بنحو 13.6 مليون نسمة، 6.8 مليون يهودي يحمل الجنسية الإسرائيلية و6.8 مليون فلسطيني يقيمون في إسرائيل (الخط الأخضر) والضفة الغربية وغزة. تتعمّد إسرائيل قمع الفلسطينيين والهيمنة عليهم، ويعدد

[32] يؤكد تقرير هيومان رايتس واتش على حقيقة أن جريمة الفصل العنصري الأبارتهايد، حسب القانون الدولي، لم تعد جريمة مقتصرة على سياقها الأصلي في جنوب أفريقيا، بل هي جريمة قابلة للحدوث في سياقات أخرى، وقد تكتسب بعض المميزات المختلفة عما كان سائدًا في جنوب أفريقيا تحديدًا.

الممارسات التي بواسطتها تفعل ذلك بدءًا بالتحكّم بالديمغرافيا عن طريق الطرد والتشريعات القانونية الهادفة إلى ضمان أغلبية يهودية كبيرة سواءً داخل إسرائيل أو بعد احتلال 1967 على كامل أراضي فلسطين. ويتابع التقرير أن نية إسرائيل هي "إبقاء الهيمنة الإسرائيلية اليهودية على التركيبة السكانية ويشرح بالتفصيل الممارسات التالية التي تضمن تحقيق هذه النيّة أو القصد، ومنها

- اعتبار إسرائيل دولة قومية يهودية للشعب اليهودي
- الاستيطان اليهودي في المناطق المحتلة وإسرائيل قيمة وطنية. ويولي التقرير اهتمامًا كبيرًا بالصريحات الرسمية الإسرائيلية حول نيّة الاستمرار في الاستيطان بكثافة وإلى مواصلة السيطرة على مناطق الضفة الغربية وضم بعضها إلى إسرائيل، واعتبار وضعها القانوني أمرًا منهيًا غير خاضع لأي تغيير، كما أنه غير خاضع للتفاوض في أي عملية سياسية ممكنة مستقبلاً رغم انها تعتبر "محتلة" حسب تعريف القانون الدولي.
- الحدّ من عدد الفلسطينيين ومن سلطتهم السياسية
- حق الانتخاب مضمون للفلسطينيين داخل الخط الأخضر فقط.
- الحد من القدرة على التنقل بين المناطق الفلسطينية المختلفة
- حصار غزة (البشر والحجر والتجارة)
- تهويد القدس والجليل والنقب.
- عزل الفلسطينيين (خارج المدن الكبيرة) في جيوب محاصرة ذات كثافة عالية
- تقييد فرص الحصول على الأرض والمسكن
- نزع ممتلكات الفلسطينيين
- الإخضاع

-الفصل القسري بين الفلسطينيين داخل حدود الخط الأخضر وفي غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية بواسطة مكانة قانونية مختلفة لسكان كل وحدة جغرافية من هذه الوحدات.

من أجل تحقيق نية أو قصد ضمان دوام الهيمنة اليهودية يُفرد التقرير عشرات الصفحات للحديث عن "الاضطهاد الممنهج والتمييز المؤسسي" للفلسطينيين في كل منطقة من المناطق الأربع المذكورة مع التشديد على الاختلافات بين هذه المناطق، كما رأينا في التقارير الأخرى، إذ تختلف حدة التمييز المؤسسي الذي تمارسه إسرائيل في المناطق المختلفة الواقعة تحت سيطرتها (داخل الخط الأخضر، المناطق المحتلة – غزة – القدس الشرقية– الضفة الغربية. "في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي اعترفت بها إسرائيل

كمنطقة واحدة تشمل الضفة الغربية وغزة، تُعامل السلطات الإسرائيلية الفلسطينيين بشكل منفصل وغير متساو مع المستوطنين اليهود الإسرائيليين. وفي الضفة الغربية المحتلة، تُخضع إسرائيل الفلسطينيين إلى قانون عسكري قاس، وتُطبق عليهم الفصل، وتحظر دخولهم إلى المستوطنات إلى حد كبير. أما في قطاع غزة المحاصر، فتفرض إسرائيل إغلاقا شاملا ما يقيّد بشدة حركة الأشخاص والبضائع، وهي سياسات غالبا لا تفعل مصر، الجارة الأخرى لغزة، شيئا يذكر لتخفيفها. في القدس الشرقية التي ضمتها إسرائيل (والتي تعتبرها جزءا من أراضيها السيادية، لكنها تبقى بموجب القانون الدولي منطقة محتلة)، تمنح إسرائيل للغالبية العظمى من مئات آلاف الفلسطينيين الذين يعيشون هناك وضعا قانونيا يُضعف حقوقهم في الإقامة من خلال ربط هذه الحقوق بعلاقة الفرد بالمدينة، من بين عوامل أخرى. يرقى هذا النوع من التمييز إلى التمييز المنهجي.

في إسرائيل داخل الخط الأخضر الكثير من الحقوق السياسية والاجتماعية والحريات مكفول للمواطنين الفلسطينيين، ويحق لهم التصويت والمشاركة في الانتخابات الإسرائيلية، إلا أن هذه الحقوق لا تمكّنهم من التغلّب على التمييز المؤسسي الذي تمارسه بحقهم الحكومة الإسرائيلية، والذي ظهر وما زال في مجالات مصادرة الأرض وهدم المنازل، والحظر الفعلي على لمّ شمل العائلات، وغيرها.

تجزئة السكان الفلسطينيين وإخضاعهم لأساليب مختلفة من التحكم ولمكانات قانونية مختلفة وفرض قيود مختلفة على الحركة والإقامة في كل منطقة، يعزّز تنفيذ قصد الهيمنة ويساعد في إخفاء الحقيقة المتمثلة في أن نفس النظام الإسرائيلي يقمع الفلسطينيين لصالح نفس المجموعة المهيمنة، المكونة من اليهود الإسرائيليين.

كما ارتكبت إسرائيل عددا من الأفعال اللا إنسانية والانتهاكات لحقوق الإنسان (ص 6-7)

- فرض قيود شاملة على حركة الفلسطينيين في المناطق المحتلة، كما كان الحال في فترة الحكم العسكري الذي فُرض على الفلسطينيين داخل الخط الأخضر حتى 1966.
- مصادرة الأرض (دون أي مبررات) ويتطرق التقرير إلى مصادرة إسرائيل لملايين الدونمات من الأراضي العربية الفلسطينية منذ قيامها في 1948 وكذلك بعد احتلال 67.
- رفض قاطع لإصدار تصاريح بناء في أجزاء كبيرة من الضفة الغربية بهدف خلق ظروف صعبة تدفع نحو التهجير (بمثابة نقل سكان قسري)
- حرمان مئات آلاف الفلسطينيين وأقاربهم من حقوق الإقامة بحجة أنهم كانوا خارج فلسطين عند بداية الاحتلال في 1967 أو بسبب الغياب الطويل خلال العقدين الأولين للاحتلال.
- التجميد الفعلي للمّ شمل العائلات في العقدين الأخيرين.

- تعليق الحقوق المدنية الأساسية مثل حرية التجمع، حرية التنظيم والتجمع للقضاء على أي قوة سياسية للفلسطينيين وقدرة التأثير على حياتهم ومستقبلهم.
- انتهاكات فظّة عديدة وقاسية بحجج أمنية واهية.
- حرمان اللاجئين الفلسطينيين من العودة إلى بيوتهم داخل حدود إسرائيل وإلى الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 1967،

هذه الممارسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل مقارنة بمعاملة اليهود الذين يعيشون في نفس المناطق، والتي تهدف إلى ضمان هيمنة اليهود الإسرائيليين، أدت إلى الحرمان الشديد الذي يصل حد الفصل العنصري (الأبارتهايد) والاضطهاد وهما جريمتان ضد الإنسانية، حسب تعريف القانون الدولي.

" بناءً على بحثها، خلصت هيومن رايتس ووتش إلى أن الحكومة الإسرائيلية أظهرت نيتها الحفاظ على هيمنة الإسرائيليين اليهود على الفلسطينيين في جميع أنحاء الأراضي التي تسيطر عليها. في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، اقترنت هذه النية بالقمع المنهجي للفلسطينيين والأفعال اللاإنسانية ضدهم. عندما تحدث هذه العناصر الثلاثة معا، فإنها ترقى إلى جريمة الفصل العنصري".[33]

تحدر الإشارة إلى أن التقرير لا يحدّد ما إذا كانت إسرائيل "دولة أبارتهايد"، كما رأينا في تقرير بتسيلم، رغم أنه، من بدايته وحتى نهايته، يتبنى التوجّه السياسي والقانوني الذي ينطلق من أن هناك منظومة قوة حاكمة واحدة، هي إسرائيل، في كل مساحة فلسطين التاريخية. ولا يقبل التقرير الادعاءات الإسرائيلية حول اعتبار الاحتلال عام 1967 وكأنه حالة خارجية مؤقتة نسبة إلى النظام الإسرائيلي السائد ضمن حدود الخط الأخضر.

تقرير منظمة العفو الدوليّة- أمنستي

نظام الفصل العنصري (أبارتهايد) الإسرائيلي ضد الفلسطينيين

نظامٌ قاس يقوم على الهيمنة وجريمة ضد الإنسانية

[33] ص. 8

يشمل هذا التقرير، الذي صدر في بداية شهر شباط 2022، توثيقًا مكثفًا لانتهاكات إسرائيل لحقوق الفلسطينيين، يمتد على 278 صفحة، وينتهي بجملة من التوصيات بشأن ما يجدر فعله من جميع الأطراف المعنية بشأن الفلسطينيين في كل منطقة من مناطق إقامتهم التي شرذمتها إسرائيل، سواءً في فلسطين أو خارجها.

خلافًا لجميع التقارير الأخرى التي تتطرق إليها هذه الورقة والتي تحاول الابتعاد عن اتخاذ مواقف سياسية أخلاقية من الممارسات الإسرائيلية والعمل الجماعي الفلسطيني المناهض، التي ترافق صدورها، نرى تقرير منظمة العفو الدولية- أمنستي لا يتجاهل المستجدات على الأرض، بل يشدد عليها كإثبات على أن إسرائيل تواصل با وتمعن في السياسات والممارسات التي ترصدها أمنستي منذ سنوات طويلة، فالتقرير يبدأ باقتباس تصريح لرئيس وزراء إسرائيل في فترة إعداد التقرير، بنيامين نتنياهو، عن أن إسرائيل ليست دولة لجميع مواطنيها وإنما لليهود ثم، وفي نفس السياق، يصف هبّة أيار 2021، أي الاحتجاجات الفلسطينية في كل المناطق المفصولة عن بعضها التي يعيش فيها الفلسطينيون- داخل الخط الأخضر، الضفة الغربية، القدس الشرقية وقطاع غزة[34]. هذا الربط بين إصرار إسرائيل على يهوديتها والرفض الفلسطيني لذلك لا يعني، بأي حال من الأحوال، انتقاصًا من موضوعية وعلمية التقرير الذي أمامنا.

من ناحية منهجيته، اعتمد التقرير على بحوث وتحليلات للقوانين الإسرائيلية وللنظم والأوامر العسكرية الصادرة عن مؤسسات حكومية وللتصريحات الصادرة عن الحكومة الإسرائيلية ومسؤولين عسكريين. وراجعت المنظمة وثائق حكومية إسرائيلية أخرى، مثل وثائق التخطيط والترسيم والخطط والميزانيات والإحصاءات، وسجلات الكنيست (البرلمان) الإسرائيلي وأحكام المحاكم الإسرائيلية. كما فحصت المنظمة تقارير وإحصاءات ذات صلة نشرتها السلطات الفلسطينية. واسترشدت البحوث بسياسة عالمية بشأن انتهاك حقوق الإنسان وجريمة الفصل العنصري، وهي سياسة اعتمدتها منظمة العفو الدولية في يوليو/تموز 2017، بعدما أقرت بأنها لم تول اهتمامًا كافيًا لحالات التمييز المجحف والقمع المنظمين في مختلف أنحاء العالم .وفي إطار هذه البحوث، تحدثت منظمة العفو الدولية مع ممثلين لمنظمات فلسطينية وإسرائيلية ودولية غير حكومية، وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومع مزاولين للعمل القانوني وعلماء وأكاديميين وصحفيين وغيرهم من الجهات المعنية ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت المنظمة تحليلا قانونيا للوضع، شمل التواصل مع خبراء خارجيين في القانون الدولي وطلب المشورة منهم."[35] قامت منظمة

---

[34] تقرير منظمة العفو الدولية- أمنستي، " نظام الفصل العنصري (أبارتهايد) الإسرائيلي ضد الفلسطينيين- نظامٌ قاس يقوم على الهيمنة وجريمة ضد الإنسانية"، 2022/2/1 (النسخة العربية)، ص. 4 file:///C:/Users/Admin/Downloads/MDE1551412022ARABIC.pdf (أخر مشاهدة في 2022/7/25)،

[35] ص. 6

أمنستي بهذه الجهود على امتداد 4 سنوات من 2017 حتى 2021، إضافة إلى ما أجرته ووثقته على مدى عقود من بحوث مكتبية وميدانية لجمع الأدلة على انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، وكذلك على إصدارات منظمات فلسطينية وإسرائيلية ودولية ودراسات أكاديمية، وما رصدته المجموعات الشعبية الناشطة، وتقارير صادرة عن هيئات الأمم المتحدة وخبراء وهيئات معنية بحقوق الإنسان، ومقالات إعلامية[36].

كما في التقارير الأخرى التي تطرقنا إليها، يفرد هذه التقرير جزءًا منه لتعريف الأبارتهايد (الفصل العنصري) بموجب القانون الدولي معتمدًا في الأساس على الاتفاقية الدولية لقمع الأبارتهايد ونظام روما الأساسي، بعد التطرق إلى سيرورة تباعد تعريف جريمة الأبارتهايد عن أصله التاريخي في جنوب أفريقيا، وهو ما رأيناه في جميع التقارير الأخرى.

يتعامل هذا التقرير مع النظام الإسرائيلي باعتباره المنظومة الحاكمة الذي تقع تحت هيمنته كل المنطقة الواقعة بين البحر والنهر، ولا يميز بين إسرائيل داخل الخط الأخضر والمناطق المحتلة في عام 1967. تعود جذور هذه المنظومة المعينة إلى النكبة في عام 1948 عندما تأسست إسرائيل ثم في الحكم العسكري الذي فرض على الفلسطينيين وحدهم داخل نفس المساحة والكيان السياسي الواحد وحرمان الفلسطينيين في إسرائيل من أراضيهم بواسطة جهاز كامل من القوانين التمييزية. يرى التقرير أن هذا النظام يطبق سياسة أبارتهايد داخل إسرائيل نفسها وفي الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، ويتابع هذه السياسة في تحكمه بحياة اللاجئين الفلسطينيين الذين يمنعهم من العودة إلى بيوتهم وأراضيهم في فلسطين التاريخية كجزء من إدامة حالة التفوّق على الفلسطينيين. في الوقت ذاته يعي التقرير أنه: "في الوقت الراهن لا يُطبق نظام السيطرة الإسرائيلي بشكل متسق في جميع المناطق، فالفلسطينيون يتعرضون لهذا النظام بأشكال متباينة، ويواجهون مستويات مختلفة من القمع حسب حالتهم القانونية والمناطق التي يعيشون فيها.[37]

في فحصه ما إذا كانت القوانين والسياسات والممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، هي بمثابة فصل عنصري باعتبارها انتهاكا للقانون الدولي العام، وانتهاكا جسيماً، لحقوق الإنسان، وجريمة ضد الإنسانية، [في هذا الفحص] ذهب التقرير في اتجاه فحص سياق التحكّم الشامل لعدة سياسات وقوانين وممارسات هدفها نظام الفصل العنصري الذي يتميز بكونه نظام قمع وهيمنة. وهنا تطرق التقرير إلى الممارسات التالية بالتحليل والتفصيل:

---

[36] ص. 6

[37] ص. 7

تعمّد إسرائيل (منذ 1948 حتى اليوم) قمع جميع الفلسطينيين والهيمنة عليهم. هنا يشدد التقرير على التحكم اليهودي بالديمغرافيا لضمان أغلبية يهودية كبيرة وثابتة في كل لحظة زمنية. كما يبيّن أن إسرائيل "... تتعامل دولة إسرائيل مع الفلسطينيين على نحو مختلف، على أساس نظرتها ذات الطابع العرقي العنصري إليهم باعتبارهم غير يهود، وفضلًا عن ذلك باعتبارهم جزءًا من فئة لها خصائص معينة تختلف عن غيرها من الفئات غير اليهودية الأخرى"[38]. ومن المعروف، عبر تجارب الاستعمار المختلفة، أن الحطّ من صفات مجموعات عرقية وإثنية من جانب المستعمِر والنظر إليها بصفتها مجموعات وضيعة يهدف إلى إنكار حقوقها والتحكّم بها، وهو ما يجري على الأرض في حالة إسرائيل والفلسطينيين. ويتابع التقرير بتناول مسألة شرذمة الأراضي، والتفرقة القانونية كأدوات أساسية لإقامة وإدامة نظام السيطرة، استخدام الحكم العسكري للسيطرة ونزع الملكية سواء داخل إسرائيل (الخط الأخضر) في الفترة 1948-1966، ثم بعد ذلك في المناطق المحتلة في 1967، الحرمان من القومية (بمعنى الانتماء الفلسطيني)، والإقامة والحياة الأسرية وعرقلتها، القيود على التنقل والحركة، فرض قيود على الحق في المشاركة السياسية، نزع ملكية الأراضي والممتلكات، سياسات التخطيط والترسيم التي تتسم بالتمييز المجحف، وكبح التنمية البشرية للفلسطينيين وغير ذلك

وكما في التقارير الأخرى التي التي عالجناها، يوثق تقرير أمنستي عددًا من الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها، على نحو ممنهج، إسرائيل والأفراد الذين يعملون لصالحها، في إطار عملية إقامة وإدامة نظام الأبارتهايد.

وقد درست منظمة العفو الدولية، على وجه التحديد، الأفعال اللاإنسانية أو الوحشية المتمثلة في النقل القسري، والاعتقال الإداري والتعذيب، والقتل الغير مشروع وإلحاق إصابات جسيمة، والحرمان من الحريات الأساسية أو الاضطهاد، المرتكبة ضد السكان الفلسطينيين في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي ترتبط بنظام القوانين، والسياسات، والممارسات المتسمة بالتمييز المجحف الموصوف أعلاه وتُستخدم لإنفاذه. وخلصت المنظمة إلى أن أنماط الأفعال المحظورة التي تواصل إسرائيل القيام سواءً داخل إسرائيل أو في الأراضي الفلسطينية المحتلة تمثل جزءا من اعتداء ممنهج وواسع النطاق موجّه ضد السكان الفلسطينيين، وأن الأفعال اللاإنسانية أو الوحشية المرتكبة في سياق هذا الاعتداء ارتُكبت بغرض إدامة هذا النظام، وهي ترقى إلى مستوى الجريمة ضد الإنسانية المتمثلة في الفصل العنصري بموجب كل من اتفاقية الفصل العنصري ونظام روما الأساسي.[39]

---

[38] ص. 7

[39] ص. 24

الجدل حول تقارير الأبارتهايد في السنوات الأخيرة

ردود فعل ومواقف

في هذا الفصل سوف نتناول ردود الفعل الرسمية وغير الرسمية على تقارير الأبارتهايد. الردود غير الرسمية تشمل ردود صحفيين وأكاديميين وجمعيات ومراكز أبحاث، بعضهم يتبنى وجهة نظر سياسية يمينية وبعضهم ينتمي إلى تيار المركز. قلة من الردود تعكس موقفًا يساريًا يؤيد النتائج التي توصلت إليها التقارير، تأييدًا كاملا أو مع بعض التحفّظ. وهنا لابد من الإشارة إلى أن ردود الفعل، التي رافقت صدور كل من التقارير التي تطرقنا إليها، كانت قليلة جدًا مقارنة بأهمية الحدث.

ردود فعل رسميّة:

من اللافت أن كلا من التقارير الأربعة التي تتحدث عن ارتكاب إسرائيل لجريمة الأبارتهايد ولجرائم ضد الإنسانية كاد أن لا يحظى بردود رسمية من طرف الحكومة أو الوزارات والوزراء في إسرائيل، ردود رسمي مستهترة قليلة كانت من نصيب تقريريّ بتسيلم وييش دين وأكثر منها بقليل استقبلت التقريرين غير المحليين الصادرين عن منظمة هيومان رايتس واتش وعن أمنستي. قد يكون السبب وراء هذا التقليل من أهمية هذه التقارير هو قناعة الحكومات الإسرائيلية المتتالية أن تقارير تنظيمات حقوق الإنسان، سواءً الإسرائيلية أو التابعة للأمم المتحدة أو العالمية مثل هيومان رايتس واتش، لا تتعدى كونها جزءً من حملة عابرة وأنها لن تتحوّل إلى خطوات وإجراءات فعلية أو عقابية ضد إسرائيل أو ضد شخصيات رسمية متورطة في ارتكاب الممارسات اللاإنسانية الموثّقة في التقارير.[40]

في حالة تقرير بتسيلم، إضافة إلى التجاهل الرسمي الكامل للتقرير الذي يعتبر إسرائيل دولة أبارتهايد من البحر إلى النهر، على الرغم من خطورة الاتهام وصدوره عن منظمة تتمتع بالمصداقية وبالمنهجية والمثابرة، لم يحظ التقرير بأي تغطية إعلامية باللغة العبرية في إسرائيل سوى في وسيلة إعلان واحدة أو اثنتين وبشكل مقتضب جدًا، وكانت معظم الأخبار التي تناولت البيان الصحفي لبتسيلم حول تقرير الأبارتهايد ومضمونه باللغة الإنجليزية سواء من الوكالات والقنوات الإعلامية الأجنبية أو من الفروع بالغة

---

[40] أورن فرسيكو، "لكي لا يفهم السكان الأصليون- وسائل الاعلام غطت بيان بتسيلم ولكن باللغة الإنجليزية فقط"، موقع هعاين هشبيعيت، 2021/1/14 https://www.the7eye.org.il/402110 (أخر مشاهدة في 2022/7/28).

الإنجليزية لوسائل إعلام إسرائيلية مثل صحيف هآرتس أو موقع Ynet باللغة الإنجليزية، في حين تجاهلته الصحف والمواقع الإعلامية الرئيسية في إسرائيل باللغة العبرية. وقد يكون رد الفعل الرسمي الأبرز على تقرير بتسيلم هو تأكيد وزير التربية والتعليم في حكومة نتنياهو يوآف غالانت، على منع ممثلين عن منظمات معادية لإسرائيل من دخول المدارس واللقاء مع الطلاب، بحسب قانون سن قبل ذلك بثلاث سنوات يُسمى قانون "يكسرون الصمت". وكان ذلك بعد أن استضافت مدرسة ثانوية يهودية في حيفا المدير العام لبتسيلم حجاي إلعاد.[41]تقريرا منظمة بيش دين وهيومان رايتس واتش قوبلوا بنفس التجاهل الرسمي أيضًا.

الموقف الإسرائيلي الرسمي على تقرير أمنستي يشكل نموذجًا للردود الرسمية الإسرائيلية وردود الأوساط اليمينية على البيانات والقرارات الدولية التي توجه النقد إلى إسرائيل على ممارساتها تجاه الفلسطينيين عادة. وتتألف هذه الردود عادة من كيل الاتهامات للبيانات والقرارات وواضعيها بأنهم معادون للسامية ثم لحق إسرائيل في الوجود، وبأنهم يعتمدون على أكاذيب وعلى معلومات منزوعة السياق. بعد ذلك تتحول الردود إلى التشكيك في نزاهة أصحاب الموقف المناهض لتلك السياسات والممارسات. بعد ذلك، يعود الرد الإسرائيلي إلى الكليشيهات المعهودة حول ليبرالية إسرائيل ومقولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط. ففي أعقاب صدور تقرير أمنستي نشرت وزارة الخارجية الإسرائيلية ردًا تقول فيه إن إسرائيل ترفض الادعاءات الكاذبة التي ترد في التقرير، رفضًا قاطعًا وإن تقرير أمنستي "يضم ويعيد إنتاج أكاذيب وادعاءات لا أساس لها، وإنه منحاز ضد إسرائيل. ويضيف الرد أن مصدر هذه الادعاءات هو منظمات معادية لإسرائيل، والهدف هو تسويق بضاعة قديمة بحلة جديدة. ويقول الرد الإسرائيلي أن تكرار وترويج أكاذيب منظمات الكراهية لا يحول الكذب إلى واقع، بل يحول منظمة أمنستي إلى جسم غير شرعي.[42]

وجاء في نص بيان وزارة الخارجية أيضًا أن أمنستي في تقريرها الذي يصفه البيان بالكاذب، تعتمد معيارًا مزدوجًا في التعامل القصد منه نزع شرعية إسرائيل. حسب البيان، هذه هي المركبات التي تتألف منها معاداة السامية المعاصرة، ولغة التقرير المتطرفة وتشويهه للسياق التاريخي يهدفان إلى شيطنة إسرائيل وإلى ضخ الوقود في محركات معاداة السامية. ويتابع البيان أن التقرير ينكر حق إسرائيل في الوجود كدولة الشعب اليهودي.

---

[41] شيرا كدري- عوباديا ونوعا شبيغل، "مدير مدرسة "الريثالي" في حيفا يُستدعى لجلسة استماع في أعقاب محاضرة مدير عام بتسيلم"، موقع هآرتس، 2021/1/20. https://www.haaretz.co.il/news/education/2021-01-20/ty-article/.premium/0000017f-eb69-ddba-a37f-eb6ff0660000 (أخر مشاهدة في 2022/7/29)، وكذلك عوفرا لكس، "قانون "يكسرون الصمت" سُنّ قبل ثلاث سنوات لكنه لم يتمكن حتى اليوم من منع أجسام معادية لإسرائيل من الدخول إلى مؤسسات التعليم"، موقع عروتس 7، 21/1/21 https://www.inn.co.il/news/465070 (أخر مشاهدة في 2022/7/29).

[42] وزارة الخارجية الإسرائيلية، "من المتوقع أن تصدر "أمنستي" بريطانيا غدًا تقريرًا كاذبًا منحازًا ومعاديًا للساميّة"، موقع وزارة الخارجية- الناطق بلسان الوزارة، 2022/1/30. https://www.gov.il/he/departments/news/foreign-ministry-amnesty-uk-expected-to-publish-a-false-biased-and-antisemitic-report (آخر مشاهدة في 2022/7/29)

ويواصل بيان الخارجية هجومه على التقرير بتركيزه على مسألة معاداة السامية ويحاول توظيفها قدر الإمكان بالعودة إلى النازية في أوروبا في منتصف القرن الماضي إذ جاء في بيان الخارجية الإسرائيلية ما يلي: "أيام معدودة عقب يوم الذكرى العالمي للكارثة اليهودية، ندرك من جديد أن معاداة السامية ليست جزءًا من التاريخ فقط، بل هي، للأسف، جزءً من الواقع الحاضر"ويلجأ إلى انتقائية فظّة تنعكس في ربط التقرير بحادث عنف هنا وآخر هناك في دول العالم تضرّر منها شخص يهودي دون فحص ملابسات ممارسة العنف. ويتهم تقرير أمنستي بأنه ضوء أخضر للمعتدين على اليهود في إسرائيل وفي أنحاء العالم.

يدعي بيان الخارجية أيضًا أن "إسرائيل هي ديمقراطية قوية مفعمة بالحيوية، تمنح جميع مواطنيها مساواة في الحقوق، دون فرق في الدين والعرق. أقيمت إسرائيل كبيت قومي للشعب اليهودي وبتأييد عالمي واسع، وكذلك على خلفية دروس الكارثة. ويتابع بأن منظمة أمنستي تنتقد وجود إسرائيل كدولة الشعب اليهودي، وبهذا فهي عمليًا تنكر حقها في الوجود، كليًا.

بعد هذا الرد التقليدي الذي يلجأ إلى اعتبار كل من ينتقد سياسات وممارسات إسرائيل معاديًا للسامية وكارهًا لليهود ولإسرائيل، نرى رد وزارة الخارجية يشن هجومًا كاسحًا على أمنستي، لا سيّما على فرعها البريطاني الذي يعتبره الرد معروفاً بسمعته السيئة وبمواقفه العنصرية وبكراهية الغرباء، حتى أن المديرة العامة لأمنستي بريطانيا اتهمت إسرائيل في الماضي بقتل عرفات. ويقول التقرير أن هذا اتهام سافر لا أساس له، وقد تراجعت منظمة أمنستي عن هذا الاتهام بعد مرور 8 سنوات. ودعا بيان وزارة الخارجية الإسرائيلية أمنستي للتراجع عن مضمون التقرير الذي كان الأجدر ألا ينشر ضد دولة تضع نصب أعينها مسألة حقوق الإنسان وتدافع عنها، ويؤكد على أن إسرائيل ستواصل كونها ديمقراطية.

وفي تصريح مكمل للرد الرسمي لوزير خارجية إسرائيل يئير لبيد، شنّ هذا هجومًا كاسحًا على منظمة أمنستي متهمًا إياها بأنها ليست منظمة مدافعة عن حقوق الإنسان كما كانت في الماضي، بل هي مجرد منظمة متطرفة كارهة إسرائيل لكونها يهودية، تنشر الدعايات دون أن تفحصها للعمق. فبدل البحث عن الحقائق على الأرض تقتبس أمنستي الأكاذيب التي تنشرها المنظمات الإرهابية. وتابع أن خمس دقائق فقط من البحث الجدي كانت كافية للتأكد من أن الحقائق المنشورة في التقرير ليست سوى هذيان لا يمت إلى الواقع بصلة. وقال لبيد إن إسرائيل ليست كاملة الصفات لكنها دولة ديمقراطية خاضعة للقانون الدولي، مفتوحة أمام الانتقاد وفيها إعلام حرّ ومحكمة عليا قوية.

كذلك الأمر فعل الوزير نحمان شاي، وزير الجاليات اليهودية الذي اعتبر تقرير أمنستي تقرير دعاية لا سامية، كاذب ومنحاز.وقال نحمان شاي إن أمنستي نسيت ما هو دورها الأساسي. إن اتهام إسرائيل بالأبارتهايد لا أساس له، وهو اتهام معادي للسامية بكل معنى الكلمة. وأضاف أن أمنستي بنشرها هذا

التقرير فشلت فشلًا ذريعًا لأنها تكيل بمكيالين وتستخدم معايير مزدوجة، وتنزع شرعية إسرائيل وتشيطنها أيضًا.

استعان الوزير شاي في رده أيضًا بتعريف IHRA لمعاداة السامية وقال إن التقرير يتجاهل هذا التعريف كليًا رغم انه تعريف معتمد من قبل 800 جمعية رائدة في العالم ومن قبل 36 دولة. إنه تقرير دعاية لاسامية، دون أدنى شك. أما بالنسبة لتوقيت نشر التقرير فقال الوزير أن الأجدر بفرع أمنستي البريطاني أن ينتبه إلى الازدياد في مظاهر الكراهية والعنف ضد اليهود، حيث أن المعطيات السنوية حول ازدياد السامية الذي أصدرته وزارة الجاليات كشف عن رقم قياسي في أحداث معاداة السامية في بريطانيا في سنة 2021.[43]

ردود فعل غير رسميّة

النقاش حول التقارير في وسائل الإعلام، مراكز الأبحاث، الأوساط الأكاديمية

بخلاف تجاهل واستخفاف الأوساط الرسمية بتقرير الأبارتهايد، كان هنالك نقاش واسع حول هذه التقارير في وسائل الإعلام المختلفة شارك فيه صحفيون وأصحاب أعمدة رأي وأكاديميون من مجال القانون الدولي والسياسة وغيرها. كما شاركت مراكز الأبحاث وبعض الجمعيات غير الحكومية المهتمة بشؤون السياسة في هذا النقاش بنشر مواقفها عن طريق مقالات للباحثين فيها نُشرت على مواقعها الإلكترونية.

مراكز الأبحاث والجمعيات اليمينية كانت بين أشد رافضي استنتاجات تقارير الأبارتهايد. برز من بين مراكز الأبحاث المذكورة "منتدى كوهيلت- سيادة قومية، حرية الفرد" الذي يعرف نفسه كمعهد بحث وفِعل مستقل يعمل من القدس لضمان مستقبل إسرائيل كدولة القوميّة للشعب اليهودي، ولتعزيز الديمقراطيّة التمثيليّة ولتوسيع حريات الفرد وتعميق أسس السوق الحر.

في مقالة لرئيس قسم القانون الدولي في معهد كوهيلت يوجين كونتروفتش، اعتبر هذا أن مقارنة النظام بالأبارتهايد في تقرير منظمة بتسيلم الإسرائيلية (واليهودية بغالبية أعضاء طاقمها) ليست كاذبة فحسب، بل هي لا سامية، فوصف إسرائيل كنظام أبارتهايد هو عودة إلى مفردات معادية للسامية معروفة ومألوفة، فهي تتهم اليهود بشكل استثنائي من بين جميع الشعوب، بارتكاب إحدى الجرائم البشعة جدًا. وتحكم على

[43] جوش أهرونسون وأريك بندر، "تقرير أمنستي: "إسرائيل تقيم فصلاً عرقيًا (أبارتهايد) – في حدود 48 أيضًا". لبيد: "أكاذيب وادعاءات باطلة". موقع معاريف، 1/2/2022، https://www.maariv.co.il/news/israel/Article-895085 (آخر مشاهدة في 2022/7/27).

الدولة اليهودية وفق معيار غير مطبق نهائيًا في العالم اليوم. والهدف هو نزع الشرعية عن إسرائيل قطعيًا، فواقع الأبارتهايد لا يُصحح بإجراء تعديلات وإصلاحات وإنما يكون بإلغاء النظام كليًا واستبداله.[44]

وأضاف كونتروفتش أنه بعد نهاية نظام الأرابتهايد في جنوب أفريقيا لم يحدث أن وصمت دولة بأنها دولة أبارتهايد حسب المواصفات في المواثيق الدولية التي تعرّف الأبارتهايد كالتالي: "أعمال لا إنسانية ترتكب في إطار نظام ممأسس من الاضطهاد والسيطرة المنهجيين من قبل مجموعة عرقية ما ضد مجموعة أو مجموعات عرقية أخرى، وهي ترتكب بهدف الحفاظ على هذا النظام"، هذه الأعمال تشمل القتل، الاستعباد وغيرها. حتى دول يجري فيها تطهير إثني حقيقي مثل الصين، سريلانكا، السودان وغيرها، لم توصف كدول أباراتهايد.[45]

بعد هذا الهجوم الكاسح على منظمة بتسيلم ووصفها بمعاداة السامية والكذب وما إلى ذلك، يحاول كاتب المقالة أن يضفي قليلًا من الصبغة العلمية لادعاءاته ويلجأ إلى حجج المدافعين عن إسرائيل الذين ينطلقون من أن الأبارتهايد هو واقع لم يوجد إلا في جنوب أفريقيا ولن يتكرر بعد تلك التجربة التاريخية المعينة، ويقارنون بين حالة الفصل على أساس العرق، كما كان في جنوب أفريقيا، والحالة في إسرائيل حيث لا يوجد عرق ولا منظومة قانونية للفصل على أساس العرق. هذا مع العلم أن قرير بتسيلم حول الأبارتهايد وباقي التقارير أوضحت سيرورة التحوّل في تعريف الأبارتهايد من تجربة جنوب أفريقيا إلى تعريف الأبارتهايد كجريمة ضد الإنسانية في القانون الدولي.

يكتب كنتروفتش أن جوهر الأبارتهايد هو الفصل العرقي بناءً على تراتبية عرقية منصوص عليها في القانون. في إسرائيل ليس هناك تمييز عرقيّ أو إثنيّ في القانون، وليس هناك قوانين تلزم بالفصل بين الأعراق في الأمان والخدمات (شواطئ، مدارس، حافلات نقل، مستشفيات وجامعات) كما كان في جنوب أفريقيا حيث سادَ الفصل في كل الأماكن والخدمات. في إسرائيل وفي جميع المناطق تحت سيطرتها اليهود والفلسطينيون يدخلون ويخرجون إلى نفس المتاجر ويعملون مع بعضهم البعض ويأكلون في نفس المطاعم الخ..[46]

حسب قانون المواطنة في أقاليم جنوب أفريقيا لسنة 1970، قامت الحكومة بسحب جنسيات السود من جنوب أفريقيا وبذلك حرمتهم من بعض الحقوق السياسية القليلة التي كانت لهم. في المقابل طبقت عليهم خطة معدة

---

[44] يوجين كنتروفتش – أورن يفراح، "تفنيد المقارنة التي أجراها بتسيلم بين إسرائيل وبين نظام الأبارتهايد"، موقع كوهيلت، 2021/1/14 https://kohelet.org.il/publication/%D7%94%D7%A4%D7%A8%D7%9B%D7%AA-%D7%94%D7%94%D7%A9%D7%95%D7%95%D7%90%D7%94-%D7%94%D7%A0%D7%95%D7%90%D7%9C%D7%AA-%D7%A9%D7%9C-%D7%91%D7%A6%D7%9C%D7%9D-%D7%91%D7%99%D7%9F-%D7%99%D7%A9%D7%A8%D7%90 (المشاهدة الأخيرة في 2022/7/28).

[45] كنتروفتش ويفراح، 2021/1/14

[46] كنتروفتش ويفراح، 2021/1/14

ومدروسة من التهجير القسري. إسرائيل لم تطرد أي فلسطيني إلى أراضي السلطة الفلسطينية، ولم تلغِ مكانتهم كمواطنين. السود في جنوب أفريقيا حُرموا من الحقوق السياسية، أما العرب في إسرائيل فيتمتعون بحق التصويت للكنيست والفلسطينيون في المناطق المحتلة يتمتعون بحق التصويت للبرلمان الفلسطيني.[47]

في جنوب أفريقيا لم يحدث أن اقترح البيض على غير البيض دولة مستقلة سيادية خاصة بهم، وفي المرة الأولى التي تم فيها الأمر تلقف منديلا الاقتراح بترحاب. أما الفلسطينيين فقد رفضوا العديد من هذه الاقتراحات الكريمة من طرف إسرائيل مما يعني أنه لا يمكن مقارنة ظروف حياتهم بما كان في جنوب أفريقيا تحت نظام الأبارتهايد.

وحاول كنتروفتش تفنيد الادعاءات المتعلقة بتشريع قانون القوميّة في عام 2018، وقد ورد ذكر هذا القانون في جميع تقارير الأبارتهايد، فكتب أنه من الممكن انتقاد فحوى قانون القومية، إلا أنه ليس بينه وبين قوانين الأبارتهايد أي شبه، ومضمونه شبيه بالكثير من تعليمات العديد من دساتير أوروبا. وهو قانون تصريحي في غالبية. أما بالنسبة للحديث الإسرائيلي عن ضم المناطق المحتلة فلا علاقة للأبارتهايد، ولا يمكن أن يُشكل هذا الحديث أساسًا للحديث عن أبارتهايد لأنه لم يحدث فعلاً. الأبارتهايد يقرر حسب ما حدث فعلاً وليس حسب ما لم يحدث في الواقع.[48]

ورقة تلخيص لموقف لمعهد كوهيلت بشأن تقرير هيومان رايتس واتش[49] بدأت بالإعلان عن أن تقرير هيومان رايتس واتش الذي يحمل العنوان "تجاوزوا الحد" هو في حد ذاته تجاوز المنظمة للحد بين البحث العلمي وبين نشر الأكاذيب والدعاية اللاسامية، فالتقرير يعج بالتشويهات وبمقولات لا تمت إلى الواقع بصلة. وتابع أنه حتى أعداء إسرائيل لم يصلوا إلى اتهام إسرائيل بالأبارتهايد كما فعل التقرير. وهنا يُشار إلى اعتبار السلطة الفلسطينية والمحكمة الدولية على نفس القدر من العداء لإسرائيل.

في ورقة تقدير الموقف هذه يعود معهد كوهلت إلى نفس الحجج، حرفيًا، التي وردت أعلاه في الموقف من تقرير بتسيلم.

حسب ادعاء كوهيلت، يتمتع الفلسطينيون في "المناطق"[50] يتمتعون بحكم ذاتي بحسب اتفاقيات أوسلو، والعالم يعترف بهم إلا أن تقرير هيومان رايتس واتش ينطلق من أن إسرائيل تسيطر على كل جزئية

---

[47] كنتروفتش ويفراح، 2021/1/14

[48] كنتروفتش ويفراح، 2021/1/14

[49] معهد كوهيلت، ملخص معاينة لتقرير "تجاوزوا الحد" الصادر عن منظمة هيومان رايتس واتش"، موقع كوهيلت، 27،4،2021 https://kohelet.org.il/publication/%D7%A1%D7%99%D7%9B%D7%95%D7%9D-%D7%94%D7%AA%D7%99%D7%99%D7%97%D7%A1%D7%95%D7%AA-%D7%9C%D7%93%D7%95%D7%97-%D7%97%D7%A6%D7%99%D7%99%D7%AA-%D7%94%D7%A1%D7%A3-%D7%A9%D7%9C-%D7%90%D7%A8%D7%92%D7%95 (آخر مشاهدة في 2022/7/26).

[50] تستعمل كلمة المناطق لتجنّب تعريفها كمناطق محتلة. وقد درج استعمال كلمة "المناطق" منذ الاحتلال في 1967.

صغيرة في حياة الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية وكأن الحكم الذاتي الخاص بهم غير موجود نهائيًا. ويشبه التقرير مناطق السلطة الفلسطينية كبانتوستانات جنوب أفريقيا وهذا تجاهل لحقيقة أن الفلسطينيين أنفسهم أرادوا وطالبوا بإرادتهم بإقامة مناطق السلطة الفلسطينية، وفيها حصلوا على حقوق سياسية مثل انتخاب قيادتهم وإقامة مؤسساتهم. وهذا من المغالطات الكثيرة التي يقع فيها التقرير.

وصدر عن معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب INSS، مقال أساسي وحيد هاجم تقرير أمنستي حول إسرائيل كنظام أبارتهايد وفيه تطرق إلى تقارير الأبارتهايد الأخرى. عنوان المقال هو: "تقرير أمنستي- بين الأبارتهايد وبين إنكار حق الوجود لإسرائيل.[51]وعلى الرغم من أن هذا المقال يتبنى موقف الحكومة الإسرائيلية تمامًا ويشير إليه، وكذلك يشكك بأمنستي ومنهجيتها ويلجأ إلى بالانتقائية والتشويه ومعاداة إسرائيل. يشار هنا إلى أن المقال لم يلجأ إلى اتهام واضعي التقرير بمعاداة الساميّة كما رأينا في مقالات منتدى كوهيلت. ويتضح من المقال أن معهد دراسات الأمن القومي واع لخطورة تقارير الأبارتهايد ويحذر من الأضرار التي قد تلحقها بإسرائيل في المستقبل، إذا جوبهت بالإهمال.

انطلق المقال من أن تقرير أمنستي متطرف[52] في تصويره لإسرائيل كدولة أبارتهايد تفرض على كل المناطق الواقعة تحت سيطرتها نظام تمييز مقصود لأنه بذلك ينكر حق إسرائيل في الوجود كدولة الشعب اليهودي. وأضاف أن تقرير أمنستي هو جزء من توجُّه آخذ في الازدياد في محاولة لوصم إسرائيل كدولة أبارتهايد في الساحة الدولية وتشويه سمعتها وإنكار حقها في الوجود كدولة الشعب اليهودي كما أنه يزيف ويشوّه القانون الدولي بواسطة تفسير خاطئ لجريمة الأبارتهايد ومركباتها، وبضمنها العرق والسيطرة. من هذا المنطلق يجب التعامل مع هذا التوجُّه بجدية لفهم إسقاطاته، كما أنه من الجدير القول أن التقارير التي تصور إسرائيل كدولة أبارتهايد يجب أن تشكل ضوءً أحمر فصحيح أن مضمونها يشوّه الواقع القائم، ولكن هنالك خوف من أن يكون هذا هو الواقع الحقيقي إذا ما كان هناك سعيٌ إسرائيلي إلى ضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية لتشكيل دولة واحدة تحافظ على الطابع اليهودي بين النهر والبحر.[53]

---

[51] بنينا شربيط باروخ وأوري بئيري، "تقرير أمنستي- بين الأبارتهايد وبين إنكار حق الوجود لإسرائيل"، موقع معهد دراسات الأمن القومي INSS، مباط عال، العدد 1552، 2022/2/7
https://www.inss.org.il/he/publication/amnesty-report/ (آخر مشاهدة في 2022/7/29).

[52] حسب مقال INSS، يأتي هذا التقرير في أعقاب تقارير HRW (نيسان 2021) وبتسيلم (كانون ثاني، 2021)، ويش دين (تموز 2020) وكلها تعتقد أن إسرائيل تمارس نظام أبارتهايد، ولكنها مع ذلك أقل تطرفًا في صياغاتها. فمثلاً تقرير HRW يعتبر أن إسرائيل تمارس أبارتهايد في الضفة الغربية وغزة أما داخل إسرائيل فهناك تمييز ضد الفلسطينيين لا يصل إلى الحد المطلوب لوصفة كسياسة أبارتهايد.

[53] شربيط باروخ وبئيري، 2022/2/7

يتعامل المقال بحدّية وتعمّق مع مضمون تقري أمنستي ويفرد جزءًا كبيرا من لتلخيصها قبل الانتقال إلى محاولة تفنيدها. يرى المقال أن التقرير يعتمد الانتقائية والاجتزاء في التعامل مع التطورات والحقائق على الأرض ويستعرض سياسة إسرائيل استعراضًا مشوّهًا مع تجاهل شبه كامل للواقع الأمني وجولات الحرب و"أعمال الإرهاب" الفلسطينية ضد إسرائيل ويصوّر كل القيود على الفلسطينيين كتعبير عن سياسة التمييز الإسرائيلية دون علاقة بالواقع الأمني. حتى لو كان هنالك خلاف حول الاستيطان كسياسة وممارسة (تقييدات على الحركة، الشوارع، العمل، البناء الخ) فلأن هذا من مرفقات النزاعات القومية وليس أبارتهايد، ولذلك لا يجوز استعمال مصطلحات الأبارتهايد في تعريف الحالة الإسرائيلية، حسب رأي المقال.[54]

كذلك يقوم التقرير بمحو الفرق بين مكانة الفلسطينيين مواطني إسرائيل وبين مكانة الفلسطينيين في المناطق المحتلة عام 67. ويتجاهل التطور الحاصل في دمج مواطني إسرائيل الفلسطينيين في الدولة. كذلك ليس هنالك أي تطرق إلى معنى سيطرة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية (كشكل من أشكال الحكم الذاتي)، وحماس في قطاع غزة الذي تعتبره إسرائيل كيانًا منفصلا عنها منذ 2005. فالتقرير يتعامل مع كل المناطق كوحدة واحدة.[55]

ناهيك عن هذه الانتقادات كلها، التشويه المركزي في التقرير هو في عرض نزاع قومي بين شعوب، يشمل حالات من الحرب والإرهاب، حسب تعريف المقال، وكأنه نظام فصل عرقي في إطاره تتعامل مجموعة واحدة مع مجموعة أخرى كأنها مجموعة دونية. هذا في حين لا يتم التعامل مع نفس الحالة في العالم كمظاهر سياسة أبارتهايد.[56]

يعتبر المقال أن التقرير يعكس توجهًا فكريًا سياسيًا يرفض الهوية اليهودية لدولة إسرائيل بصرف النظر عمّا يعتبره اليهود حقًا لهم. فوجود دولة إسرائيل كدولة الشعب اليهودي هو فكرة عنصرية، ويجب إلغاء الماهيّة اليهودية لإسرائيل بما يشمل منح اللاجئين الفلسطينيين وذريّتهم حق العودة إلى بيوتهم التي سلبت منهم. ويضيف المقال أنه من الواضح أنه حتى حل الدولتين ليس مقبولاً على واضعي التقرير وأن اتفاقيات أوسلو هي جزء من المشروع العنصري لإسرائيل الذي يهدف إلى تشتيت الفلسطينيين وإدامة السيطرة عليهم.[57]

---

[54] شربيط باروخ وبئيري، 2022/2/7
[55] شربيط باروخ وبئيري، 2022/2/7
[56] شربيط باروخ وبئيري، 2022/2/7
[57] شربيط باروخ وبئيري، 2022/2/7

ويتابع بأنه يجب التعامل مع التقارير التي تتهم إسرائيل كدولة أبارتهايد كجزء من مشروع يسعى إلى تصـــوير إســـرائيل ليس فقط كدولة ترتكب جرائم حرب في إطار نزاع قومي وإنما كدولة تطبق سياسات عنصرية تشتق من طبيعة وجودها كدولة يهودية. يأتي هذا التصوير لإسرائيل متوازيًا مع تحوّل في العمل الســياســـي الفلســطيني من المطالبة بتحقيق حقوق قومية في إطار حل الدولتين إلى المطالبة بتحقيق حقوق مواطنة في إطار حل على أســـاس دولة واحدة. ويلتقي هذا المشـــروع مع مبادرات منظمات الـــBDS وعدد من النشاطات على الساحة الدولية التي تسعى إلى اتهام إسرائيل بفرض نظام أبارتهايد.[58]

ويعتقد المقال أنه يجب التعامل بشكل جدّي مع دعوة تقرير أمنستي دول العالم والمؤسسات الدولية وأوساط تجارية إلى ممارسة الضغط على إسرائيل بما يشمل حظر تصدير الأسلحة إلى إسرائيل، كما يدعو الدول لأن تعطي محاكمها حق محاكمة متهمين بجرائم أبارتهايد. وهنالك دعوة إلى المحكمة الجنائية الدولية إلى التحقيق في جرائم كهذه.[59]

منظمة NGO MONITOR أيضًـــا أصـــدرت عددًا من البيانات الرافضـــة لتقارير الأبارتهايد،[60] تصف فيها هذه التقارير بأنها ليست سوى تكرار لبعضها البعض بأسلوب "القص واللصق" وليس بينها فروق تذكر. فجميعها تشوّه تفسر القانون الدولي تفسيرًا خاطئًا وتشِّه السياسة الإسرائيلية والحقائق على أرض الواقع، وتنكر حق الشعب اليهودي في السيادة وفي حق تقرير المصير. وتضيف NGO MONITOR أن تقرير أمنســتي هو تقرير معاد للســامية بموجب تعريف IHRA. يعتبر تقرير أمنستي أن نظام الأبارتهايد الإسرائيلي يعود في جذوره إلى قيام دولة إسرائيل مما يعني أن إسرائيل فاقدة للشرعية منذ قيامها. يجرّم تقرير أمنستي القوانين والممارسات الإسرائيلية التي تهدف إلى الحفاظ على هويّتها اليهودية مثل قانون العودة رغم انها لا تتعارض مع القانون الدولي، وتوازي ممارسات العديد من الدول القومية[61]

---

[58] شربيط باروخ وبئيري، 2022/2/7

[59] شربيط باروخ وبئيري، 2022/2/7

[60] للاطلاع على بيانات NGO MONITOR حول تقارير الأبارتهايد أنظروا الروابط التالية:
https://www.ngo-monitor.org/reports/amnestys-apartheid-report-recycled-tropes-in-the-guise-of-research/
https://www.ngo-monitor.org/reports/apartheid-report/
https://www.ngo-monitor.org/reports/hrws-apartheid-demonization-bds-lawfare/
https://www.ngo-monitor.org/reports/ngos-apartheid-demonization-campaign/
https://www.ngo-monitor.org/reports/from-the-river-to-the-sea-btselems-demonization-crosses-the-line/
https://www.ngo-monitor.org/reports/amnesty-apartheid-analysis

[61] NGO MONITOR, " Analyzing Amnesty's Antisemitic Apartheid Attack", 2/2/2022
https://www.ngo-monitor.org/reports/amnesty-apartheid-analysis (أخر مشاهدة في 2022/7/30)

ويضيف بيان NGO MONITOR أن الادعاء الأساسي لأمنستي في تقريرها هو أن كل ما تفعله إسرائيل شائن وشرير، سواءً كان يدفع السلام قدمًا أو يدعم تقرير المصير للفلسطينيين أو يحسّن حياتهم أو حيات الأقليات داخل إسرائيل ويتماشى مع أحكام القانون الدوليّ. ويتهم البيان أمنستي بأنها تتجاهل أو تقلل من شأن الاختلافات العينية بين السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين الذين يعيشون في غزة وأولئك في الضفة الغربية والمواطنين العرب داخل إسرائيل. وأمنستي تفعل ذلك بشكل انتقائي غير منطقي بهدف إسناد ادعائها بأن إسرائيل تقيم نظام أبارتهايد في كل المنطقة الواقعة تحت سيطرتها.

حسب بيان NGO MONITOR، يعكس كل ورد في مساهمة منظمة العفو الدولية لحملة الفصل العنصري أجندة المنظمة السياسية لاستغلال المأساة بهدف نزع الشرعية عن حق اليهود في السيادة وتقرير المصير. تطالب منظمة العفو الدولية بالقضاء على الدولة اليهودية، وتبرر ذلك من خلال تحريف القانون الدولي، وتحريف القوانين والممارسات الإسرائيلية، وتقديم وجهة نظر اعتذارية عن مقتل الإسرائيليين على يد "إرهابيين فلسطينيين". ويتهم البيان أمنسي بكونها منظمة تتبنى ثقافة سياسية مناهضة لإسرائيل تعمل على نزع الشرعية والشيطنة.

وكما هو متوقعً من منظمة ترصد وتتحرّى مواقف وخطوات الجمعيات غير الحكومية المناهضة لسياسات إسرائيل وللاحتلال، وعملا بأسلوبها السابق، شملت بيانات المنظمة بشأن تقارير الأبارتهايد الأربعة معلومات عن المنظمات المصدرة للتقارير والعديد من الجمعيات الأخرى الفلسطينية والإسرائيلية والعالمية المؤيدة لها، وعن مواقفها والجهات الممولة لها في دول الغرب، وكل ذلك بهدف الضغط على الممولين والتشكيك في نزاهة الجمعيات ومن ثم تقاريرها.[62]

كما رأينا في حالة INSS، لم يصدر المعهد الإسرائيلي للديمقراطية بيانا يعبر عن موقفه من موضوع اعتبار إسرائيل دولة أبارتهايد حيث إن التعبير عن موقف المعهد ينعكس من خلال مقالات الباحثين فيه. لم يُعر المعهد الإسرائيلي للديمقراطية اهتمامًا خاصُ لهذا الموضوع وليس هناك ضمن على الموقع الإلكتروني الخاص به مقالات تعالج تقارير الأبارتهايد، ولكنه لم يتجاهل الموضوع تمامًا، بل حذّر في فقرات، هنا وهناك، في مقالات باحثيه من خطورة تجاهله.

في مقال "عودة الحلبة الدولية" للباحث في المعهد الإسرائيلي للديمقراطية بروفيسور عميحاي كوهن

---

[62] NGO MONITOR, "NGOs Intensify Apartheid Demonization Campaign", 25/4/2021 / https://www.ngo-monitor.org/reports/ngos-apartheid-demonization-campaign

يصل الكاتب إلى استنتاج مفاده أنه ليس بمقدور إسرائيل أن تواصل تجاهلها لقرارات واستنكارات المؤسسات الدولية، كما كان الحال خلال فترة ترامب الذي حارب هذه المؤسسات وألغى أهميتها وأضعفها تمامًا، مما حرّر إسرائيل من الانصياع لها والالتزام بمقرراتها، وسمح لها أن تواصل سياساتها في الاستيطان في المناطق المحتلة، وشن حروب متتالية ضد الفلسطينيين في غزة. ويتابع الكاتب أن بعد عهد ترامب لا تستطيع إسرائيل أن تعتمد على التأييد الأمريكي التلقائي والدائم في جميع الحالات، وعلى ضعف المؤسسات الدولية.

وفيما يتعلق بتقارير الأبارتهايد، يقول كوهن إن الموقف النقدي للمؤسسات الدولية من ممارسات وسياسات إسرائيل أصبح أقوى بكثير، مشيرا إلى نشر منظمة هيومان رايتس واتش تقريرًا يصف سياسة إسرائيل ضد الفلسطينيين بالأبارتهايد، وهو موقف اكتسب مؤيدين كثيرين في جميع أنحاء العالم وبضمنها الولايات المتحدة وحتى بين اليهود هناك.

لا يهتم الكاتب بموضوع الأبارتهايد الإسرائيلي وإنما بطرق نجاح إسرائيل في تجنّب أضرار قد تنجم عن اعتبارها دولة أبارتهايد، وتوصل إلى استنتاج يقول:

"من أجل التعويض عن الإهمال الإسرائيلي في السنوات الأخيرة للحلبة الدولية، المطلوب هو استثمار كبير وتجديد الأحلاف والعلاقات التي ضعفت. من أجل ذلك نحتاج إلى وزارة خارجية قوية وفاعلة، وجيد أن حكومة إسرائيل الحالية لاحظت ضعف هذه الوزارة – التي قسمت وتقلصت – وتعمل على تقويتها. مدى نجاح هذا الجهد سوف يتضح في السنة القريبة.."[63].

ويكرر هذا التوجّه في مقالات أخرى لباحثي المعهد الإسرائيلي للديمقراطية.[64]

هناك ردود أخرى كثيرة رافضة لتقارير الأبارتهايد أو لأحدها تحديدًا جاءت أيضًا من طرف العديد من جمعيات يهودية في إسرائيل والعالم وصحفيين وأكاديميين يهود. لا تضيف غالبية هذه الردود ادعاءات جديدة على ما سبق أن استعرضناه هنا في المواقف الرسمية أو مواقف مراكز الأبحاث والجمعيات ذات التوجه اليميني.

---

[63] عميحاي كوهن، "عودة الحلبة الدولية"، موقع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 2021/8/24
https://www.idi.org.il/articles/36220 (آخر مشاهدة في 2022/7/30)

[64] شوكي فريدمان، "الفلسطينيون ليسوا شفافين"، موقع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 2017/11/12
https://www.idi.org.il/articles/18967 (آخر مشاهدة في 2022/7/30).

من مقالات أخرى كثيرة كتبها معارضـون للمقارنة بين النظام الإسـرائيلي ونظام الأبارتهايد يُفهم أن المقارنة غير صحيحة لا موضوعيًا ولا أخلاقيًا وهدفها هو حجب الشرعية عن دولة إسرائيل، كذلك يدعي جزء من هذه المقالات أن المقارنة باطلة لأن الضـفة الغربية وقطاع غزة ليسـوا أجزاء من إسـرائيل كدولة سـيادية في حدود 1967، وكأن الواقع الذي أنتجه الاحتلال عام 1967 حالة خارجية طارئة ومؤقتة نسبة إلى النظام الإسرائيلي الديمقراطي الليبرالي السائد ضمن حدود الخط الأخضر، وحتى لو كانت السـلطات الإسـرائيلية تفرض قيودًا على الحريات وتنتهك حقوق الفلسـطينيين وتميّز ضدهم، نتيجة لضرورات أمنية وللوضع السياسي، إلا أن الضفة الغربية وغزة خاضعة لحكم السلطة الفلسـطينية وحركة حماس، مما يجعل المقارنة مع جنوب أفريقيا مسـتحيلة. أما داخل إسـرائيل، فلا يمكن مقارنة وضع المواطنين العرب بالأبارتهايد فالقانون الإسرائيلي نفسه يسود بشكل متساوٍ على جميع السـكان، وليس هناك تمييز ضـد العرب على أسـاس عرقي، ديني أو جنسـي. بل العكس هناك تفضـيل للعرب في بعض المجالات مثل الإعفاء من الخدمة العسـكرية، تفضـيل مصـحح في القبول للجامعات، وكذلك تفضيل مصحح في القبول للعمل في سلك الموظفين الرسمي للدولة، وغير ذلك من المجالات.

مواقف مؤيّدة لتقارير الأبارتهايد

المواقف التي أثنت على نشـر تقارير الأبارتهايد جاءت من طرف أصـحاب توجّهات سـياسـية "يسارية"، على الأغلب، كانت تحذّر دائمًا من تدهور الواقع بين البحر والنهر أو في المناطق المحتلة في عام 1967 إلى حالة أبارتهايد أو إلى ما وصلت إليه الآن من اضطهاد وقمع للفلسطينيين.

أعضـاء الكنيسـت من القائمة المشـتركة أصـدروا بيانات عبروا فيها عن مواقفهم من الأبارتهايد الإسـرائيلي، مع صـدور هذا التقرير أو ذاك عند نشـره. ويمكن تلخيص مواقفهم بأنها تثبت ما حذروا منه طويلًا وأن إسـرائيل تقيم نظام أبارتهايد وتمارس اضـطهادًا يوميًا ضـد الفلسـطينيين. ويمكن أن نستنتج من ردود أعضاء الكنيست من المشتركة أنهم تفاجأوا من التقارير التي اعتبرت أن الأبارتهايد الإسرائيلي داخل الخط الأخضر أيضًا.[65]

[65] جوش أهرونسون وأريك بندر، "تقرير أمنستي: "إسرائيل تقيم فصلاً عرقيًا (أبارتهايد) – في حدود 48 أيضًا". لبيد: "أكاذيب وادعاءات باطلة". موقع معاريف، 1/2/2022، https://www.maariv.co.il/news/israel/Article-895085 (آخر مشاهدة في 2022/7/27).

بعض الجمعيات التي تعمل في مجال حقوق الإنسان[66] أصدرت بيانًا، باللغة الإنجليزية، داعمًا لمنظمة أمنستي بعد تعرضها لهجوم شرس من طرف الجهات الرسمية في إسرائيل اتهم أمنستي بالانحياز والعداء لإسرائيل وبمعاداة الساميّة وبأنه لا أساس لما ورد في تقريرها. بيان هذه الجمعيات يرى أن طرح موضوع الأبارتهايد مهم جدًا وهي ناتجة بالضرورة عن ممارسات إسرائيل القمعيّة ضد الفلسطينيين، وهنا تجب الإشارة إلى أن البيان لا يعلن موقفً واضحًا من أن إسرائيل تقيم نظام أبارتهايد أم لا. يرفض بيان جمعيات حقوق الإنسان تهمة معاداة السامية ويفرد فقرة كاملة للضرر الذي يلحق بالنضال ضد معاداة السامية في العالم بسبب ربطها بأهداف سياسية إسرائيلية وتوظيفها لمكاسب إسرائيلية.[67]

المحلل السياسيّ المعروف والمحسوب على أوساط اليسار في إسرائيل، جدعون ليفي في مقال أعقب صدور بتسيلم عن الأبارتهايد، عبّر عن موقف متفق تمامًا مع معطيات ونتائج التقرير بشأن الأبارتهايد الإسرائيلي في كل المنطقة الواقعة ضمن سيطرة منظومة السيطرة الإسرائيلية بين البحر والنهر.[68] وهذا يعني في نظر ليفي أنه لا أساس للحديث عن ديمقراطية إسرائيلية، وأن المنظمات الصهيونية الليبرالية واليسارية التي تؤمن بالديمقراطية الإسرائيلية وبأن الفصل بين إسرائيل في حدود الخط الأخضر وبين المناطق التي احتلتها في 1967 ما زال قائمًا، هي منظمات مضلِّلة.[69]

يتابع ليفي أنه لم يعد ممكنًا الحديث عن أبارتهايد في المناطق المحتلة بعد 1967 فقط ولم يعد من الممكن الفصل بين إسرائيل وكافة المناطق التي تحتلها أو اعتبار الاحتلال خارجيًا ومؤقتًا ويصل إلى استنتاج مفاده أن إسرائيل هي دولة أبارتهايد حيثما تحكم وتتحكّم. "وكما أنه كان من المثير للسخرية الحديث عن ديمقراطية في جنوب أفريقيا رغم أنه كانت تُجرى فيها انتخابات، كذلك من المثير

---

[66] الجمعيات التي وقعّت البيان هي:
Adalah, Breaking the Silence, B'Tselem, Combatants for Peace, Gisha, HaMoked: Center for the Defense of the Individual, Haqel: In Defence of Human Rights, Human Rights Defenders Fund, Ofek: The Israeli Center for Public Affairs, Parents Against Child Detention, Physicians for Human Rights Israel, The Public Committee Against Torture In Israel and Yesh Din

[67] Human rights organizations from Israel condemn vicious attacks on Amnesty International 3 February 2022 https://hamoked.org/files/2022/1665420_eng.pdf (أخر مشاهدة في 2022/7/30).

[68] جدعون ليفي، ""ليس أبارتهايد في المناطق". أبارتهايد"، موقع هآرتس، 2021/1/17.
https://www.haaretz.co.il/opinions/2021-01-17/ty-article-opinion/.premium/0000017f-e632-d62c-a1ff-fe7b80a60000 (أخر مشاهدة في 2022/7/30)

[69] Nathan Thrall, "The Separate Regimes Delusion" *London Review of Books*, Vol. 43 No. 2 · 21 January 2021 https://www.lrb.co.uk/the-paper/v43/n02/nathan-thrall/the-separate-regimes-delusion (آخر مشاهدة في 2022/7/30)

للسخرية اعتبار إسرائيل. إذا كان بعضها استبدادًا فكلها استبداد"[70] ويتابع أنه يجب التوقّف عن القول أن اليمين الإسـرائيلي يقود إلى الأبارتهايد، فالأبارتهايد موجود هنا منذ 1948. وينهي ليفي مقاله بأن الاستعلاء اليهوديّ قائم في كل شيئ، كما يبين تقرير بتسيلم، وليس من الممكن الفصل بين إسرائيل "الجيدة" وإسـرائيل "السـيئة". ويكتب: "أبارتهايد، دولة أبارتهايد، نعيش فيها، نحن جزء منها، نحن شركاء معها، إنها دولتنا".[71]

ومن الجدير بالذكر هنا، أن موقف جدعون ليفي من مسألة الرقعة الجغرافي التي تقيم إسرائيل عليها نظام أبارتهاد قد اختلف كثيرًا في العقد الأخير، مثلما اختلفت استنتاجات بتسيلم والمنظمات الأخرى التي أصدرت تقارير الأبارتهايد. فهذه المنظمات وغيرها كانت تتحدث عن ممارسات إسرائيل في المناطق المحتلة في عام 1967، ولم تكن تتطرق إلى التمييز والقمع داخل حدود إسـرائيل بينما هي اليوم، وفي أعقاب تغييرات حقيقية على أرض الواقع، أصبحت تتحدث انطلاقًا من فهم إسـرائيل كمنظومة سيطرة شاملة تتحكّم بالفلسطينيين بين البحر والنهر، وتؤمن أن لا مجال للفصل بين إسـرائيل قبل 1967 وإسـرائيل بعد 1967. ففي مقال لجدعون ليفي بعنوان "أبارتهايد، وماذا يكون غير ذلك؟"، نُشر في 2012/11/11، كتب كل من يساوي بين الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وبين نظام الأبارتهايد الجنوب أفريقي يتهم فورًا بكراهية إسرائيل وباللاسامية. ولكن المقارنة مشتقة من الحقائق على الأرض. وأضاف أن إسرائيل ليست دولة أبارتهايد، أما الاحتلال في المناطق فهو أبارتهايد. المقارنة شرعية ومن الجيد أنها تثير غضب الكثيرين فربما يقودهم هذا الغضب إلى إعادة النظر في الاحتلال.[72]

واضحُ إذًا أن جدعون ليفي كان يميز ، مثل كثيرين، بين إسـرائيل في حدود 67 وبين الحكم الإسرائيلي للضفة الغربية والقدس. وهو بذلك يعتبر الاحتلال حالة طارئة وربما مؤقتة. وليست من ضمن نظام السيطرة الإسرائيلي من البحر إلى النهر.

الكاتبة والمترجمة الإسرائيلية إيلانا همرمان التي كانت من بين الموقعين على رسالة وجهت في أيار 2021 إلى المحكمة الجنائية الدولية في هاغ فيما يتعلّق بالنظام الإسـرائيلي في الضفة الغربية طالبوا فيها المحكمة بالتحقيق في ممارسات إسرائيل هناك وعدم الاعتماد على معلومات المؤسسات الرسمية

---

[70] ليفي، 2022/1/17
[71] ليفي، 2022/1/17
[72] جدعون ليفي، "أبارتهايد، وماذا يكون غير ذلك؟"، موقع هآرتس، 2012/11/11
https://www.haaretz.co.il/opinions/2012-11-11/ty-article-opinion/0000017f-e336-d7b2-a77f-e337bb730000
(آخر مشاهدة في 2022/7/30).

الإسـرائيلية، كتبت[73] في أعقاب صـدور تقرير بتسـيلم أنها قرأت التقرير بتمعّن وفهمت منه ما كان معروفًا لها ولكل من كان معنيًا بالمعرفة أنه ليس هناك أي مركب من مركبات الأبارتهايد المذكورة في التقرير لم يطبق في سياسة إسرائيل منذ 1948. فالحكم العسكري الذي فُرض على العرب طبّق تلك المركبات بأدوات وأساليب علنية وخفيّة حتى 1966، وبعد ذلك بسنة واحدة توّسعت حدود الأبارتهايد الإسرائيلي بنفس الوسائل لتشمل كل المياحة الجغرافية بين البحر والنهر.[74]

تتفق همرمان في مقالها مع خاتمة تقرير بتسيلم عن سبب نشر التقرير في هذا الوقت بالذات، حيث جاء في تلك الخاتمة أن السبب هو التغيير الذي جدث في السنوات الأخيرة في استعداد ودافعية ممثلي النظام والجهات الرسمية الأخرى لترسية مبدأ التفوق اليهوديّ في القوانين الدستوريّة (قوانين الأساس في إسرائيل) والتصريح بذلك علنًا، وهو ما حصل فعلا مع سن قانون أساس القومية اليهودية ومع التصريحات الرسمية حول ضم أجزاء من الضفة الغربية وفرض القانون الإسرائيلي عليها وهو ما يتناقض حتى مع ما كانت إسرائيل تتظاهر وكأنها ملتزمة بعكسه.

تضيف همرمان أنه إضافة إلى هذه التغيرات هناك تغيرات أخرى عميقة في المجتمع الإسرائيلي جذّرت وكرسّت واقعًا جديدًا أصبح من المستحيل مجابهته بنجاح من داخل المجتمع الإسرائيلي نفسه. "المحتمع الإسرائيليّ تغيّر؛ مئات آلاف المستوطنين الذين يسكنون في الضفة الغربية والتأييد الكامل الذي يتمتعون به من قبل الغالبية السياسية في إسرائيل على اختلاف أحزابها وحركاتها، وكذلك غسل الدماغ الأيديولوجي عن طريق جهاز التعليم والجيش، كلها أدّت إلى تغيير كامل في ميزان القوى[75]. وتضيف أنه في الماضي (قبل 30 سنة) كان هنالك أناس حكماء تحدثوا عن هذا الواقع وتنبأوا بإمكانية حدوث هذه الكارثة بشجاعة ووضوح (وتذكر زئيف شطيرنهال وس. يزهار)، وكان من الممكن في تلك الأيام التحذير والتنبيه. هذا ما عاد ممكنًا اليوم حسب رأي همرمان. في نهاية مقالها تكتب همرمان أن على بتسيلم وباقي منظمات حقوق الإنسان أن يدافعوا عن حق أقلية المواطنين الذين يعارضون الأبارتهايد في أن يحاربوه ويخرقوا قوانينه وعلى رأسها "قانون المقاطعة"[76] الذي يشكل قانونًا سياسيًا هدفه إدامة نظام الأبارتهايد. يجب أن يُحفظ حق هؤلاء في الدعوة إلى فرض عقوقبات اقتصادية واجتماعية على إسرائيل، وحقهم في التوجّه إلى المحافل الدوليّة مطالبين بالنجدة والدعم. ليس لأن دول العالم أكثر أخلاقية ولكن لأن هذا هو السلوك الناجع غير العنيف الذي ربما يمكنه أن يوقف

---

[73] إيلانا همرمان، "لا تقولوا احتلال بل قولوا أبارتهايد- وماذا الآن؟"، موقع هآرتس، 2021/1/14 https://www.haaretz.co.il/opinions/2021-01-14/ty-article-opinion/.premium/0000017f-e6ca-dea7-adff-f7fb92030000 (أخر مشاهدة في 2022/8/1).

[74] همرمان، 2021/1/14

[75] همرمان، 2021/1/14

[76] للاطلاع على "قانون منع المس بدولة إسرائيل بواسطة المقاطعة" (قانون المقاطعة)، انظروا موقع عدالة على الرابط: https://www.adalah.org/ar/law/view/299 (أخر مشاهدة في 2022/8/1)

التدهور الذي يقود إلى دمار أخلاقي ومادي. وتقول أن نضـــالا من الداخل يعزز الضـــغط الآتي من الخارج، هو فقط ما يمكن أن يحدث تغييرًا.

أحد الآراء الملفتة بشأن الأبارتهايد الإسرائيلي، في أعقاب صدور تقرير أمنستي، هو رأي أستاذ العلوم السياسية في جامعة بن غوريون في بئر السبع ليف غرينبرغ.[77]

يقول غرينبرغ أن تقرير أمنستي يسيئ إلى نفسه باستعماله مصطلح "أبارتهايد"، فاستعمال المصطلح يغلق الباب أمام النقاش حول النظام متعدد التقسيمات والتمييزات الذي تقيمه دولة إسرائيل، ويعرقل عملية فهم ما يجري لإجراء تشخيصات أساسية وضرورية لفهم الواقع وليس الحديث عن حالة واحدة عامة وكلية تتلخص في التمييز ضد الفلسطينيين في كافة أماكن وجودهم. فنجاح إسرائيل في السيطرة على الفلسطينيين يقوم على الفصل بين عدة وحدات جغرافية يعيش فيها الفلسطينيون يسود في كل منها نظام تمييز وقمع إسرائيلي مختلف عن الآخر.[78] صحيح أن الخط الأخضر ممحيٌّ بالنسبة لليهود، ولكن ليس بالنسبة للفلسطينيين، فالفلسطينيون في الضفة الغربية يرغبون في لو أنهم يتمتعون بحقوق المواطن والحقوق السياسية لمن يطلق عليهم "عرب إسرائيل"، على الرغم من نظام الفصل والتمييز البنيوي في الدولة اليهودية. ولن تجد فلسطينيًا مواطنًا في إسرائيل يقبل بنقل قريته إلى منطقة نفوذ الضفة الغربية التي ترزح تحت حكم عسكري، شبيه بما فرضته إسرائيل على الفلسطينيين داخلها بين الأعوام 1948-1966.

يكتب غرينبرغ أن هذا هو سر نجاح نظام التمييز الإسرائيلي الذي يسميه أبارتهايد أكثر تعقيدًا وإحكامًا، إذا أردتم – ولكن ليس نظامًا واحدًا متجانسًا. لا مانع من استخدام مصطلح "أبارتهايد" لإبراز شراسة القمع وانعدام قانونية النظام في إسرائيل بمقاييس القانون الدولي، ولكني أظن أن المصطلح يخطئ الهدف السياسي الأول؛ فهم الواقع كشرط رئيسي لتحسينه. ينجح النظام الإسرائيلي في الفصل بين الفلسطينيين والسيطرة عليهم بنجاعة أكبر مقارنة بنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، في حينه. نظام التفوّق اليهودي والتمييزات المتدرجة يقسّم ويشرذم الفلسطينيين إلى حد أنهم لا يملكون القدرة على تأليف مؤتمر وطني يجمع الفلسطينيين من إسرائيل، القدس الشرقية، الضفة، قطاع غزة ولبنان.

---

[77] ليف غرينبرغ، "هذا ليس أبارتهايد، إنه أسوأ من ذلك"، موقع هآرتس، 22/2/2022
https://www.haaretz.co.il/opinions/2022-02-22/ty-article-opinion/.premium/0000017f-f235-d8a1-a5ff-f2bf711b0000 (أخر مشاهدة في 2022/7/23)

[78] من الجدير بالذكر هنا أن نشير إلى دراسة هامة جدًا للباحثين رائف زريق وعازر دكور نشرت في سنة 2018 كانت قد طرحت وأسهبت في تحليل معظم النقاط الواردة في مقال غرينبرغ. أنظروا، رائف زريق وعازر دكور، "حول التشابه والاختلاف: عن فلسطين/ إسرائيل راهنًا والابالاتتهايد في جنوب أفريقيا سابقا"، في هنيدة غانم وعازر دكور (محرران)، **إسرائيل والأبارتهايد، دراسات مقارنة**. رام الله: مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2018.

ولكن من ينكرون جرائم الأبارتهايد المحكم والمعقد الذي تقيمه إسرائيل يقولون أنه لا يوجد هنا تمييز عرقي وإنما "نزاع قومي". إذا كان النزاع قوميًا فعلاً فلماذا لا يستطيع الفلسطينيون المنتشرون في مناطق أنظمة سيطرة تختلف عن بعضها البعض أن يشكلوا مؤتمرًا وطنيًا؟ صحيح أنه ليس هنالك تمييزٌ على خلفية العرق، ولكن الحديث لا يدور عن نزاع قومي عادي أيضًا. إنه صراع بين مستوطنين وبين سكان أصلانيين، هدف المستوطنين فيه هو محو وجود الأصلانيين الفعلي وهويتهم الجماعية من أجل السيطرة على مزيد من الأرض التي وصفوها "شعب بلا أرض إلى أرض بلا شعب". مقولة تجسد ما قامت به الصهيونية من خلال سيرورتين في نفس الوقت: تشكيل اليهود كقومية، وحرمان السكان الأصليين من هويتهم المشتركة.

منذ 1948 النظام الإسرائيلي منشغل بالفصل الفعلي بين اليهود والعرب وممارسة سياسة "فرق تسد" بين العرب لتعزيز السيطرة عليهم وللإبقاء على نظام امتيازات حصرية لليهود.

على الرغم من التقسيم والاضطهاد والتمييز إلا أن حالة الفلسطينيين داخل إسرائيل أفضل من حالة السود في جنوب أفريقيا. أما حالة الفلسطينيين في الضفة وغزة فأسوأ مما كان عليه وضع السود في جنوب أفريقيا، غزة سجن كبير تقصفه إسرائيل الأمر الذي لم يفعله البيض في جنوب أفريقيا ضد مناهضي الأبارتهايد.

تحت الأبارتهايد المحكم والمعقد هنالك فصل بين أنواع من الفلسطينيين: مجموعة حالتها جيدة نسبيًا، والمجموعات الأخرى الأخريات تعيش تحت نير أنظمة قمع متفاوت أسوأ مما عاشه السود تحت نظام الأبارتهايد هناك.

النظام القائم أسوأ من الأبارتهايد لأنه لا يمكن الفلسطينيين من النضال الجماعي من أجل هدف مشترك. 5 مجموعات من الفلسطينيين يعيشون تحت أنظمة تمييز مختلفة عن بعضها البعض ولكل واحدة هدف سياسي مختلف: داخل 1948 الهدف هو تحقيق المساواة، في الضفة يسعون إلى دولة مستقلة، في غزة يريدون إزالة الحصار، واللاجئون يطالبون بالعودة، أما الفلسطينيين في القدس فيعانون من بلبلة، فمن ناحية هم يتمتعون بحرية الحركة وبحقوق اجتماعية مثل سائر سكان إسرائيل، ولكنهم محرومون من المواطنة مثلهم مثل الفلسطينيين في الضفة، ومهددون مثلهم بالطرد من بيوتهم وبلدهم، مهددون من اعتداءات المستوطنين ومن القتل التعسفي.

إذًا، ما المشترك بين جميع هؤلاء؟ كيف يمكن أن نسمي هذا النظام الذي استطاع أن يفعل ما فشل فيه البيض في جنوب أفريقيا؟ المشترك هو أنه في كل موقع بين البحر والنهر، وحتى خارج فلسطين التاريخية هناك تفوق يهودي وهنالك امتيازات وحقوق حصرية لليهود. امتيازات اليهود في الضفة الغربية تزيد عن حقوق اليهود داخل إسرائيل.

اليهود يسيطرون على كل ما ومن يدخل ويخرج من قطاع غزة. أما خارج حدود إسرائيل وفلسطين التاريخية فإن الفلسطينيين الذين عاشوا هنا مئات السنين ثم تحولوا إلى لاجئين لا يستطيعون العودة إلى أرضهم وبيوتهم، بينما يستطيع أي يهودي ليس له أي علاقة بفلسطين أن يهاجر إليها ويحصل فورًا على الجنسية الإسرائيلية وعلى الدعم الاقتصادي.

بعد أن أوضح غرينبرغ أن استعمال مصطلح أبارتهايد لا يمكن من رؤية الصورة الشاملة للنظام الاستثنائي والمتميّز، الذي يستحق كل استنكار، بشكل صحيح. الحل للأبارتهايد في جنوب أفريقيا كان بسيطًا: المساواة الكاملة لجميع المواطنين. حل مشابه لن ينفع في فلسطين لأنه بعيد عن مجابهة التعقيدات التي تميز نظام التفوق اليهودي.

المؤرخ والمحلل ديمتري شومسكي كتب أن تقرير بتسيلم أثبت أن أنه بسقوط القناع عن الوجه الحقيقي للنظام الإثنوقراطي الإسرائيلي ينتهي ذلك الوهم بأن منح الجنسية الإسرائيلية لسكان المناطق المحتلة في عام 1967 يعني ضم الفلسطينيين إلى دولة هي في الأصل دولة ديمقراطية. المطالبة بدولة ثنائية القومية على كل فلسطين مع منح المواطنة الإسرائيلية للفلسطينيين وراء الخط الأخضر يعني بحسب تقرير بتسيلم إخضاعهم لمنطق النظام الذي كان سائدا في جنوب أفريقيا، والذي هدف إلى الحفاظ على تفوّق المواطنين البيض في الدولة. وأضاف شومسكي أن الممارسة الأبارتهايدية للحفاظ على التفوّق اليهودي التي سوف تُطبّق في "الدولة الواحدة" سوف تتجسّد في تجديد فرض نظام عسكريّ على المواطنين الفلسطينيين الجدد كما كان الحال في إسرائيل "الديمقراطيّة" في السنوات 1948- 1966.

ويكتب شومسكي أن إقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للعيش في حدود 1967، إلى جانب إسرائيل، بعد الإخلاء الكامل للمستوطنات التي تمنع التواصل الجغرافي الضروري لوجود الدولة الفلسطينية هو الضربة المؤثرة الأولى التي توجّه إلى الهيمنة اليهودية وللتوجّه القومي العنصري الذي بحسبه مجموعة قومية إثنيّة واحدة فقط على هذه البلاد تستحق حق تقرير المصير. في هذا السياق، يقول شومسكي أنه كان على بتسيلم أن يقولوا بصراحة ووضوح في نهاية تقريرهم أن الطريق الناجعة والواقعية لمحاربة نظام التفوّق اليهودي تمر، في المرحلة الأولى، عبر التحرر القومي الفلسطينيّ في إطار دولة ذات سيادة على المناطق التي احتلت في 1967. هذا، حسب رأي الكاتب، لا يعني التخلي عن الفلسطينيين في إسرائيل، بل هو خطوة أولى في طريق المساواة الحقيقية بين الفلسطينيين واليهود في المنطقة كلها وبضمنها إسرائيل الخط الأخضر.

ويضيف شومسكي أنه على الرغم من أن تقرير بتسيلم لا يتطرق إلى أساليب عينية للعمل يجب استخدامها لتأسيس نضال فعلي وناجع إلا أنه يكفي طرح وترسيخ مصطلح الأبارتهايد الإسرائيلي بين البحر والنهر

للإشارة إلى الأساليب المطلوبة حيث من المعروف أن محاربة الأبارتهايد تكون بواسطة الضغط الدولي الذي يشمل المقاطعة والعقوبات. ويمكن الافتراض أنه كلما شاعت وراجت النقاط المهمة المُدرجة في تقرير الأبارتهايد أكثر فأكثر في أوساط المجتمع الدولي وتغلغلت إلى وعي أوساط مختلفة في العالم فسوف يزداد احتمال تحوّل الضغط إلى واقع، مع العلم أن الطريق وعر وصعب.

خاتمة

في الفصول السابقة، قمنا برصد وتحليل النقاش العام الذي دار في إسرائيل في أعقاب صدور عدد من التقارير البحثية الهامة التي توصلت إلى أن إسرائيل تقيم نظام أبارتهايد في سيطرتها وتحكمها بالفلسطينيين. وقد تماشت هذه التقارير مع ما لوحظ من ارتفاع في وتيرة لجوء الصحافة العالمية ومؤسسات تابعة للأمم المتحدة إلى تشبيه إسرائيل بنظام أبارتهايد وكشف عيوب بارزة فيما تدعيه لنفسها من ديمقراطية. ناهيك طبعًا عن مواقف وأراء منظمات حقوق الانسان الفلسطينية والأجنبية والتنظيمات السياسية المؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني التي استطاعت بواسطة بذل جهود حثيثة جعل موضوع تشبيه إسرائيل بالأبارتهايد أمرًا غير مستهجن وحتى محرّم في أروقة الأمم المتحدة.

على الرغم من جدّية التقارير المذكورة واعتمادها على معطيات رسمية إسرائيلية وحقائق تم رصدها على أرض الواقع لفترات طويلة، وعلى الرغم من أن العالم يتعامل مع التنظيمات التي أصدرت التقارير باحترام كبير معتبرًا إياها مصادر موثوقة ومنهجية في عملها، إلا أن النقاش العام في إسرائيل، كما رأينا، لم يرتق إلى نفس المستوى من الجدية والاهتمام، سواءً من الطرف الرسميّ أو وسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية والبحثية.

هذا الأمر ليس مفاجئًا، في نظري، طالما أن هذه التقارير وما سبقها إلى إدانة إسرائيل بصفتها نظام أبارتهايد لم تنجح إلى الآن في تشكيل تهديد جدي بعزل إسرائيل على الساحة الدولية أو بفرض عقوبات عليها مثل تلك التي تُفرض على دول أخرى ترتكب جرائم مشابهة. فعلى العكس من ذلك، لا تزال غالبية دول العالم تقيم علاقات تجاريّة ودبلوماسيّة مزدهرة مع إسرائيل، وهو ما تستغله إسرائيل في الادعاء بأن قبولها من قبل دول الغرب على ما تمارسه من سياسات وممارسات هو الدليل على أن النشاط المناهض

لإسرائيل ليس سوى شكل معاصر من معاداة السامية ليس له علاقة بالسياسات والممارسات الإسرائيلية التي لا ترفضها دول العالم.

ولن يتحول النقاش العام حول إسرائيل كنظام أبارتهايد إلى إسهام في مجابهته وإنهائه إلا بعمل سياسي وقضائي دؤوب ومواصلة الدعوة إلى فرض عقوبات اقتصادية واجتماعية ضد إسرائيل والتوجّه إلى المحافل الدولية والحركات السياسية المؤيدة لحق الشعب الفلسطيني لمواصلة الضغوط على إسرائيل.